

التأثير التفاعلى للعلاقة بين إستجابة الشركات للتغيرات المناخية والرافعة المالية على خطر الإنهيار المستقبلي لأسعار الأسهم : مؤشر مقترن مع دليل تطبيقي

د/ رحاب كمال محمود محمد الزكي
أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعدة
كلية التجارة - جامعة قناة السويس

الملخص

هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين إستجابة الشركات للتغيرات المناخية والرافعة المالية، وتأثير هذه العلاقة على خطر الإنهيار المستقبلي لأسعار الأسهم، ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بفحص عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بكل من قطاع الموارد الأساسية وقطاع مواد البناء والمدرجة على مؤشر EGX100 وذلك خلال الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٢ ، واستخدمت الباحثة أربعة نماذج رئيسية، وقامت الدراسة بتضمين بعض المتغيرات الحاكمة وذلك بإدراجها في نماذج القياس نظراً لقدرتها في التأثير على العلاقة بين متغيرات الدراسة، ومن أهم هذه المتغيرات (حجم الشركة، معدل العائد على الأصول، نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، تقلبات عوائد الأسهم الإسبوعية للشركة خلال العام، متوسط عوائد الأسهم الإسبوعية للشركة خلال العام، وتفرط عوائد الأسهم الإسبوعية خلال العام).

ومن خلال إختبارات أكثر تفصيلاً أشارت النتائج الإحصائية إلى وجود علاقة عكسية معنوية ذات دلالة إحصائية بين إستجابة الشركات محل الدراسة للتغيرات المناخية وكل من الرافعة المالية وخطر الإنهيار المستقبلي لأسعار الأسهم، كما دلت النتائج الإحصائية على وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية و خطر الإنهيار المستقبلي لأسعار الأسهم، وأيضاً وجود تأثير إيجابي للعلاقة بين إستجابة الشركات للتغيرات المناخية والرافعة المالية على خطر الإنهيار المستقبلي لأسعار الأسهم.

وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات منها: ضرورة تفعيل الدور الرقابي للهيئة العامة للرقابة المالية للتحقق من مدى قدرة الشركة على إدارة المخاطر والفرص المرتبطة بالتغييرات المناخية وآليات إدارتها لهذه المخاطر لما لذلك من تأثير إيجابي على تقليل إحتمالية تعرض الشركة لخطر الإنهاير، كما أوصت الدراسة بضرورة تعاون الوزارات والجهات الحكومية وجميع الأطراف المعنية بتغييرات المناخ لتشجيع تمويل الشركات التي تساهم بجهودها البيئية في معالجة قضية تغير المناخ.

الكلمات الدالة: التغيرات المناخية – الرافعة المالية – خطر الإنهاير المستقبلي لأسعار الأسهم .

The interactive effect of the relationship between the corporate response to climate change and financial leverage on future stock price crash risk: a proposed indicator with applied evidence

Abstract

The study aimed to measure the relationship between the corporate response to climate change and financial leverage, and the impact of this relationship on future stock price crash risk. To achieve this goal, the researcher examined a sample of corporate listed on the Egyptian Stock Exchange in both the basic resources sector and the building materials sector which listed on the EGX100 index during the period From 2017 to 2022, the researcher used four main models, the study included some governing variables by including them in the measurement models due to their ability to influence the relationship between the study variables, and the most important of these variables are (corporate size, rate of return on assets, ratio of market value to book value, fluctuations of

the corporate's weekly stock returns during the year, the average weekly stock returns of the corporate during the year, and the kurtosis of the weekly stock returns during the year) .

Through more detailed tests, the **statistical results indicated** that there is a statistically significant inverse relationship between the corporate response under study to climate change and both financial leverage and future stock price crash risk. The statistical results also indicated that there is a statistically significant positive relationship between financial leverage and future stock price crash risk, And also There is a positive effect of the relationship between corporate response to climate change and financial leverage on future stock price crash risk.

In light of the results reached, **the study made several recommendations:** It is necessary to activate the supervisory role of the Financial Regulatory Authority to verify the extent of the corporate ability to manage the risks and opportunities associated with climate change and the mechanisms for managing these risks because of this has positive impact on reducing the possibility of the corporate being exposed to crash risk.The study also recommended the need for ministries, government agencies, and all parties concerned with climate change to cooperate to encourage financing corporate that contribute their environmental efforts to addressing the issue of climate change.

Keywords: climate change - financial leverage - future stock price crash risk.

١- الإطار العام للدراسة

١/١ طبيعة المشكلة

تزايد الإهتمام العالمي بحماية المناخ ومواجهته أهم مشكلة التي أدت بالإضرار والإخلال بالنظام الأيكولوجي مسببة آثار سلبية مؤدية إلى خسائر ومخاطر تهدد فيها إستمرار الحياة، وهذا ماجعل من واجب حماية المناخ أمراً ضرورياً وواعقاً فرض على المجتمع الدولي تحمل مسؤوليته في ذلك، ومن هنا بدأت الجهود الدولية في إستجابة دولية فعالة ومناسبة للتعجيل بخفض الإنبعاثات لتدارك تلك الأخطار عن طريق تدخل المنظمات الدولية والدول ورعايتها لمؤتمرات دولية من أجل إبرام إتفاقيات دولية تُبعد الآثار السلبية للتدحرج المناخي وتحفظ آثاره الضارة إلى أقل درجة ممكنة، حيث أسفرت تلك الجهود عن إيجاد وسائل عملية تساعد على حماية المناخ وتخفيف متوسط درجات الحرارة للكره الأرضية، فكانت هذه الإتفاقيات تطوراً ملحوظاً في قواعد القانون الدولي البيئي بداية من إتفاقية ريو لعام ١٩٩٢ مروراً ببروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧ وأخيراً إتفاقية باريس ٢٠١٥ . وقد كان إقرار إتفاقية باريس لسنة ٢٠١٥ المعنية بتغيير المناخ الملحق بإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لسنة ١٩٩٢ خطوة هامة للحد من ارتفاع درجات الحرارة المتتصاعدة في السنوات الأخيرة، كذلك محاولة للحد من الخسائر والأضرار المحيطة بالكرة الأرضية الناتجة عن الآثار الضارة لتغير المناخ والتي طالت النظم البيئية المتعددة من هواء ومياه وتربيه فضلاً عن حياة وصحة الإنسان، وقد إعتمدت إتفاقية باريس على مجموعة من الآليات التقنية والمالية (بن نولى، ٢٠٢١؛ مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦).

وقد أولت مصر إهتماماً كبيراً لقضايا تغير المناخ فقد كانت من أوائل الدول التي وقعت إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) في يونيو ١٩٩٢ والتى دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٤ ، وبروتوكول كيوتو في مارس ١٩٩٩ الذى قامت بالتصديق عليه في يناير ٢٠٠٥ ، وأخيراً صدق مجلس النواب المصرى على إتفاقية باريس في ٢٠١٧ ، وقد أعدت مصر إستراتيجيتها الوطنية الأولى

للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في عام ٢٠١١، وكذلك إستراتيجية التنمية منخفضة الإنبعاثات (LEDS) في عام ٢٠١٨ والتي تم إعدادها لتنماشى مع إستراتيجية التنمية المستدامة SDS - رؤية مصر ٢٠٣٠ (وزارة البيئة، ٢٠٢٢).

وفي الإطار ذاته، وافقت مصر في سبتمبر ٢٠٢٠ على الانضمام إلى مبادرة قبرص الهدافة إلى تنسيق العمل المناخي المشترك في منطقة الشرق الأوسط وشرق المتوسط، ومناقشة سبل إنشاء منظمة إقليمية معنية بتغير المناخ تضم عدداً من دول المنطقة، وسبق هذه الجهود إتفاق وزارة الموارد المائية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠١٨ على مشروع بقيمة ٣١ مليون دولار أمريكي لدعم التكيف مع تغير المناخ في منطقة الساحل الشمالي ودلتا النيل (مجلس الوزراء، ٢٠٢١). كما أبرمت مصر عدة بروتوكولات وإتفاقيات مع منظمات دولية ودول متقدمة. وفي هذا الصدد أعلنت مصر في يوليو ٢٠٢١ إستعدادها لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ COP27 في عام ٢٠٢٢ من أجل صياغة رؤية مشتركة لمجابهة التغيرات المناخية وتأثيراتها السلبية.

وفي هذا الصدد قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بإعداد نموذج إلكتروني موحد لتقوم الشركات بإستيفاء مؤشرات الأداء الخاصة بالإفصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية - توصيات إطار العمل المعنى بالإفصاح المالي المتعلق بالمناخ (Task Force on Climate Financial Disclosure TCFD)، ويعكس النموذج قدرة الشركة على إدارة المخاطر والفرص المرتبطة بالتغيرات المناخية، كملحق بتقرير مجلس إدارة الشركة، وهو ما يولد لدى المستثمرين الثقة التي تمكّنهم من إتخاذ القرارات الاستثمارية التي تأخذ في الاعتبار مجموعة المخاطر المالية والفرص المرتبطة بتغير المناخ، وآليات إدارة الشركة للمخاطر الإنقلالية والمخاطر الملحوظة لتأثيرات التغيرات المناخية على الأداء المالي للشركة.

وتتطلب إستجابة الشركات لمواجهه تغيرات المناخ تبني خطط أعمال مستدامة وذلك بتوفير جميع الوسائل الازمة، إتخاذ كافة الإجراءات والتدابير لتعزيز الإستجابة لخطر تغير المناخ، تجنب الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة للتغير المناخ، جعل الجهات المبذولة أكثر فعالية، وإدخال مرافق إنتاج ذات كفاءة في استخدام الطاقة والتحول من الوقود الأحفوري إلى أنواع وقود أقل كثافة للكربون. وبعد تمويل الديون هو الخيار الرئيسي للشركات عند التمويل، وتحتاج الشركات الحصول على التمويل الكافي، حتى تكون قادرة على الحفاظ على الإبتكار والتحول الأخضر، ويؤثر إنتهاج إستراتيجيات بديلة للحد من إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري على الرافعة المالية.

وتعتبر إستجابة الشركات للتغيرات المناخية إشارة إلى مستوى عالٍ من المشاركة البيئية، ومن ثم فإن الشركات ذات الالتزام الأخضر القوي توفر إشارة للمسؤولية البيئية والإستقرار المالي تمكن الشركات من تخفيف آثار الإضطرابات المرتبطة بالمناخ وتقليل تعرضها للتغيرات المناخية مما يجعلها أقل عرضة لصدمات السوق غير المتوقعة، الأمر الذي يعزز إستقرار أسعار الأسهم ويقلل من احتمالات إنهاير الأسعار.

ويشير خطر إنهاير أسعار الأسهم إلى احتمالية انخفاض أسعار الأسهم بشكل سريع وحاد نتيجة قيام عدد كبير من المستثمرين ببيع الأسهم لسبب محدد، وتؤثر سياسة التمويل على خطر إنهاير أسعار الأسهم في الشركات شديدة التلوث.

وفي ضوء ذلك يمكن تحديد المشكلة البحثية لهذه الدراسة من خلال عرض التساؤل البحثي التالي: ما هو التأثير التفاعلي للعلاقة بين إستجابة الشركات للتغيرات المناخية والرافعة المالية على خطر الإنهاير المستقبلي لأسعار الأسهم؟ ويمكن الإجابة على هذا التساؤل من خلال عرض التساؤلات البحثية التالية:

- ما المقصود بإستجابة الشركات للتغيرات المناخية وكيف يمكن قياسها؟
- ما المقصود بالرافعة المالية، وخطر الإنهاير المستقبلي لأسعار الأسهم، وما هي أسباب ومحددات خطر الإنهاير؟

- كيف تؤثر إستجابة الشركات للتغيرات المناخية على الرافعة المالية و خطر الإنهاير المستقبلي لأسعار الأسهم ؟
- هل تؤثر الرافعة المالية على خطر الإنهاير المستقبلي لأسعار الأسهم ؟
- كيف يكون التأثير التفاعلى للعلاقة بين إستجابة الشركات للتغيرات المناخية و الرافعة المالية على خطر الإنهاير المستقبلي لأسعار الأسهم فى بيئة الأعمال المصرية ؟

٢/١ أهداف الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة يتمثل الهدف العام في الوصول إلى دليل عمل بشأن التأثير التفاعلى للعلاقة بين إستجابة الشركات للتغيرات المناخية و الرافعة المالية على خطر الإنهاير المستقبلي لأسعار الأسهم، ويترعرع من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل في :

- تسلیط الضوء على التوجه العالمي والإهتمام الكبير الذي يولى لتأثير تغيرات المناخ على المجتمع والإستقرار المالي، والجهود البيئية المبذولة للشركات إستجابة للتغيرات المناخية .
- مراجعة الدراسات المحاسبية ذات الصلة التي تضمنتها أدبيات الفكر المحاسبي .
- تحليل مستوى وعي وإستراتيجيات إستجابة الشركات لتغير المناخ من خلال تحليل الإجراءات والمبادرات التي يمكن أن تتخذها الشركات لمواجهه التحديات المناخية، تحقيق الإستدامة البيئية، وتقليل الإنبعاثات الضارة.
- بناء مؤشر مقتراح يمكن من خلاله قياس مستوى إستجابة الشركات للتغيرات المناخية.
- بناء النماذج المحاسبية المقترحة لقياس العلاقة بين المتغيرات موضوع الدراسة .
- قياس تأثير العلاقة بين إستجابة الشركات للتغيرات المناخية و الرافعة المالية على خطر الإنهاير المستقبلي لأسعار الأسهم مقاساً بالقياس الخاص بتنقلات العوائد الإسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية على مؤشر EGX100.

- دراسة مدى توافق النتائج التطبيقية للدراسة مع نتائج الدراسات المحاسبية ذات الصلة في توضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة.

٣/١ أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها العلمية والتطبيقية من المبررات التالية الداعمة لهذه الأهمية وهي:

- تعد التغيرات المناخية واحدة من أهم القضايا العالمية الملحّة التي يواجهها العالم في وقتنا الحالي، وصار العمل المناخي واحداً من أهداف التنمية المستدامة متمثلاً في الهدف الثالث عشر والخاص بإتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي للتغير المناخي وآثاره.

- شهدت سوق الأسهم العالمية العديد من حوادث إنهايار أسعار الأسهم، وقد أولى المنظمون ورجال الأعمال والأكاديميون اهتماماً كبيراً لهذه الظاهرة وذلك في محاولة لإيجاد آليات فعالة للتخفيف من خطر الإنهايار المستقبلي لأسعار الأسهم.

- ندرة الدراسات السابقة - في حدود علم الباحثة- التي تناولت بشكل مباشر وتفصيلي العلاقة بين متغيرات الدراسة.

- تساهم هذه الدراسة في الأدب المحاسبي كونها تقدم نماذج محاسبية توضح العلاقة بين متغيرات الدراسة.

- تحاول هذه الدراسة تقديم دليل تطبيقي من البيئة المصرية حول العلاقة بين إستجابة الشركات للتغيرات المناخية ورافعة المالية، وإنعكاس تأثير هذه العلاقة على خطر الإنهايار المستقبلي لأسعار الأسهم للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٤/١ منهج الدراسة

اعتمدت الباحثة على كلاً من المنهج الاستقرائي والإستباطي، وذلك حتى يتسمى دراسة وتحليل وتقييم الأدبيات المحاسبية السابقة المرتبطة بغرض الحصول على البيانات اللازمة لإعداد الإطار النظري للدراسة ومعرفه ما توصلت إليه تلك الأدبيات. أما بالنسبة للإطار التطبيقي للدراسة فإنه يهتم بوضع الفروض، وتحديد

المنهجية الملائمة لاختبارها، والوصول إلى حقائق علمية يمكن من خلالها تحليل وقياس التأثير التفاعلي للعلاقة بشكل تفصيلي متكامل بين متغيرات الدراسة، وذلك من خلال تحديد المجتمع محل الدراسة، البيانات المطلوبة، أساليب التحليل الإحصائي ثم تفسير النتائج للوصول إلى الحقائق وعمم هذه النتائج .

٥/ حدود الدراسة

تخصيص الدراسة الحالية للحدود التالية:

- **الحدود الجغرافية:** حيث تقتصر الدراسة التطبيقية على الشركات المساهمة بالبورصة المصرية والمقيدة بقطاعي الموارد الأساسية ومواد البناء والمدرجة بمؤشر EGX100 .
- **الحدود الزمنية:** تم الإعتماد على التقارير المالية لعينة الدراسة على مدار سلسلة زمنية تمتد لست سنوات متتالية تبدأ من عام ٢٠١٧ وتنتهي في عام ٢٠٢٢ .
- **الحدود الموضوعية:** إنتمت الباحثة في قياس مستوى إستجابة الشركات للتغيرات المناخية على المؤشر المقترن. وفي قياس خطر الانهيار المستقبلي لأسعار الأسهم على المقياس الخاص بتقلبات العوائد الإسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى.

٦/ تنظيم الدراسة

في إطار مشكلة الدراسة وأهميتها وتحقيقاً لأهدافها، ووفقاً للمنهج المتبعة، تم تقسيم هذه الدراسة على النحو التالي :

- ١ - الإطار العام للدراسة
- ٢ - الخلفية النظرية لمتغيرات الدراسة
- ٣ - تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة في ضوء الدراسات السابقة وإشتقاق الفرض
- ٤ - الدراسة التطبيقية
- ٥ - النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية

٢- الخلفية النظرية لمتغيرات الدراسة

١/٢ إستجابة الشركات للتغيرات المناخية

يفرض تغير المناخ تحديات كبيرة على المجتمع العالمي، ويتطلب تدخلات من كلا القطاعين العام والخاص، وقد بدأ صانعو السياسات مؤخرًا في إدراك أن تغير المناخ والتدهور البيئي يمثلان تهديدًا ملحاً للمستقبل، وتمثل إتفاقية باريس الموقعة في ديسمبر ٢٠١٥ أول إتفاق مناخي شامل يعترف صراحة بالحاجة إلى جعل التدفقات المالية متوافقة مع مسار نحو إنبعاثات منخفضة من غازات الإحتباس الحراري وبناء القراءة على الصمود مع تغير المناخ، وقد حدد الإتحاد الأوروبي (EU) إستراتيجية نمو تهدف إلى تحويل القارة إلى صافي إنبعاثات للغازات الدفيئة يساوي صفرًا بحلول عام ٢٠٥٠ (Fiordelisi, et.al,2023).

ويشكل تغير المناخ خطراً كبيراً على الاقتصاد والنظام المالي، كما أن الحفاظ على إرتفاع درجة الحرارة العالمية دون ١.٥ درجة مئوية كما هو مقترن في إتفاقية باريس له تأثير كبير على الاقتصاد المالي، فقد يؤدي تغير المناخ مثل الإحتباس الحراري وإرتفاع مستوى سطح البحر إلى تقليل إنتاجية الشركة بشكل مباشر، وقد يؤثر تغير المناخ أيضاً بشكل غير مباشر على تكاليف الشركة بسبب العقوبات والأنظمة الحكومية، وقد تستخدم بعض الشركات بشكل إستراتيجي قضايا تغير المناخ كفرص، حيث تعد هذه الشركات من المستفيدين المحتملين من مخاطر تغير المناخ، مثل الشركات المرتبطة بالسيارات الكهربائية، الطاقة المتعددة، تقنيات الحد من الإنبعاثات، والمنتجات الصديقة للبيئة (Jung & Song,2023).

هذا وقد أصبحت التكاليف المرتفعة المرتبطة بمخاطر الكربون وتغير المناخ أكثر وضوحاً في جميع أنحاء العالم، فمن المعترف به الآن على نطاق واسع أن إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري هي المسؤولة عن الإحترار العالمي ومخاطر تغير المناخ، فتغير المناخ يمكن أن يعرض الشركات لثلاثة أنواع من المخاطر: المخاطر المادية physical مثل إتلاف الأصول وتسبب تعطل العمليات وسلسلة التوريد، مخاطر المسؤولية liability عندما يرفع المستثرون والمستهلكون

والناشطون دعاوى قضائية ضد الشركات بسبب الأضرار المتعلقة بتغير المناخ، ومخاطر التحول transition وتمثل في أوجه عدم التأكيد المرتبطة بمراجعة نماذج الأعمال والتكنولوجيا والسياسات عند الانتقال إلى اقتصاد مقيد بالكربون (Minnick,et.al,2022). كما أدت التأثيرات المنتشرة لتغير المناخ على كل من النظام الإيكولوجي والإقتصاد العالمي إلى حد المنظمين والمؤسسات في جميع أنحاء العالم على تطوير قواعد ومبادرات لمكافحة الإحترار العالمي التي تجري الشركات على قياس إنبعاثات الكربون وإدارتها والتقرير عنها مثل مشروع الإفصاح عن إنبعاثات الكربون [CDP]، وإطار العمل المعنى Task Force on Climate-Related

[Financial Disclosures [TCFD]

ونظراً للإهتمام الكبير الذي يولي لتأثير مخاطر المناخ على المجتمع والإستقرار المالي، وإستجابة للضغط من الحكومات والمستثمرين والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين، تبنت العديد من الشركات الكبرى مجموعة متنوعة من ممارسات إدارة الكربون والطاقة، وإتخذت إجراءات لتقليل إنبعاثاتها، ووضع أهداف لتقليل إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري (Sullivan & Gouldson,2017). كما اهتمت العديد من الشركات والمستثمرين بالآثار المادية المحتملة لتغير المناخ في سياق درجتين مؤويتين أو أقل (١.٥ درجة مؤوية) وهو أساس إتفاقية باريس الدولية. فالشركات التي حددت أهداف إنبعاثات صافية صفرية من أجل تلبية إتفاقية باريس ستضع إستراتيجيات مستهدفة وقصيرة ومتوسطة لإزالة الكربون من نماذج أعمالهم وتقليل الإنبعاثات. ومن ثم يجب أن تتعكس الآثار المالية لهذه الإجراءات في التقارير المالية للشركة، وحيث تعد الأهمية النسبية والتقديرات المحاسبية في التقارير المالية قراراً على مستوى الشركة يرتبط بحقائق الشركة، ظروفها، ومتطلبات إعداد التقارير، فلن تكون الأمور المتعلقة بالمناخ ذات أهمية مالية لجميع الشركات . (IFAC,2021)

وحيث أن الهدف الأكثر أهمية للمديرين الماليين هو تعظيم قيمة المساهمين، فإن المسؤولية البيئية (مثل الحد من إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري) ترتبط عادة بتكليف إضافية وفوائد قليلة (Schütze,et.al,2018) . وتقوم الشركات بتعديل أنشطتها البيئية والإجتماعية إستجابة لمخاطر تغير المناخ، ويوجد زيادة في أداء المسؤولية الإجتماعية للشركات المتأثرة مقارنة بأقرانها غير المتضررين بعد الكوارث الطبيعية الشديدة، كما أن عدم التأكيد بشأن تغير المناخ يمكن أن يدفع الشركات إلى زيادة الاستثمار في أنشطة المسؤولية الإجتماعية للتحوط من مخاطر المناخ المستقبلية. وتوجد العديد من الأسباب المحتملة للإعتقاد بأن الأداء البيئي والإجتماعي للشركات يمكن أن يتحسن إستجابة لصدمات تغير المناخ. أولاً، يمكن للمخاطر المرتفعة المرتبطة بمخاطر تغير المناخ أن تدفع المديرين إلىبذل جهد إضافي كبير لتحسين أدائهم البيئي والإجتماعي. ثانياً، قد يدمج المستثمر العوامل المتعلقة بتغير المناخ في اتخاذ قراراته الإستثمارية. في هذه الحالة يمكن لمخاطر تغير المناخ أن تدفع الشركات نحو ممارسات أكثر حساسية للمناخ، حيث أن مخاطر تغير المناخ يمكن أن تضر بقيمة الشركة وذلك للشركات الأقل وعيّاً بالمناخ. وبالتالي فإنه من منظور نظرية أصحاب المصلحة، يمكن تحفيز الشركات لرفع مستوى أدائها البيئي إستجابة لصدمات تغير المناخ، ومن منظور إدارة المخاطر، يمكن أن تحفز مخاطر تغير المناخ الشركات على زيادة الإستثمار في أنشطة المسؤولية الإجتماعية لتقليل مخاطر الشركة، ويمكن لسياسات تمويل المناخ مثل الإعانت الخضراء والإعفاءات الضريبية الخضراء أن تساعد الشركات على التحول من الإستثمارات البنية إلى الخضراء(Mbanyele & Muchenje,2022). وبذلك فإن الشركات في البلدان ذات المخاطر المناخية الأكبر ترتبط بمستويات أعلى من أنشطة المسؤولية الإجتماعية، مما يشير إلى أنه يمكن اعتبار المسؤولية الإجتماعية للشركات بمثابة إستجابة للمخاطر المتعلقة بتغير المناخ (Ozkan,et.al,2022) .

وترى الباحثة أنه بالنسبة للعديد من الشركات يكون للأمور المتعلقة بالمناخ تأثيرات محتملة على نماذج أعمالها، التدفقات النقدية، والأداء المالي، ومن ثم يجب أن

تحدد الشركات الأهمية النسبية للقضايا المتعلقة بالمناخ. كما أن قيام الشركات بالإستجابة للتغيرات المناخية سيصبح له دور فعال في توجيه سلوك متخدى القرار وذلك من خلال توضيح الحقائق المالية ونتائج العمليات والأحداث بالشركة، ومدى قدرة الشركة على استغلال مواردها وتعزيزها لمواجهه التحديات المستقبلية إستجابة للتغيرات المناخية، وخلق ميزة تنافسية وحلول مبتكرة في معالجة قضايا تغير المناخ والتي تتطلب أن تكون الشركة قادرة إما على التكيف مع حالة جديدة أو إيجاد طرق للتخفيف من مخاطر تغير المناخ التي قد تؤثر على عملياتها.

٢٤ الرافعة المالية

تعد قرارات التمويل بالنسبة للشركات من العمليات المهمة التي تتطلب دراسة جيدة ومتأنية، خاصة بالنسبة لتحديد مصدر التمويل ونسبة التمويل من كل مصدر، حيث تنقسم مصادر التمويل إلى مصدرين رئيسيين: التمويل بحقوق الملكية والتمويل بالقروض، وينتج عن هذا الأخير ما يسمى بالرافعة المالية والتي تعرف بنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول، إلا أنه إذا كان إعتماد الشركة على الديون بقدر ما تحتاج فإن ذلك سيؤدي إلى تحسين أدائها، إلا أن زيادة الإعتماد على الأموال المقترضة دون أن يكون هناك كفاءة في استخدام هذه الأموال بشكل صحيح سيؤدي إلى نتائج سلبية، خاصة إذا كان تكلفة هذه الأموال تتجاوز العائد المتوقع على الاستثمار (رحمانى وقربيشى ٢٠٢١، Abuamsha & Shumali,2022؛ Nazir,et.al,2021)، فالدين قصير الأجل وطويل الأجل مرتبط بشكل سلبي وكبير بالأداء المالي)، وعلى ذلك فإن ربحية الشركات تتأثر بشكل كبير بمستويات الديون، ويجب على الشركات أن تجد توازنًا بين الديون قصيرة الأجل وطويلة الأجل من أجل تقليل التأثير السلبي لعبء الديون المرتفع والذي يؤثر بشكل كبير على أداء الشركة (Phan Anh,2022).

وتعرف الرافعة المالية بأنها مدى استخدام الشركات أموال الغير أو الاقتراض في تمويل الأصول لزيادة الأرباح، وإذا تم استخدامها بطريقة سليمة و موضوعية فإنها تحقق مزايا وعوائد أفضل على الأصول مقارنة مع ما تتحمله المؤسسة من تكلفة ثابتة على الإقتراض وفوائد الإقتراض (المصرى والعيسى، ٢٠٢٠). ويفتهر تأثير الرافعة

كمصروف لفوائد التمويلية والتي تسبب تغيرات إضافية في صافي الدخل بالإضافة للتغيرات في دخل التشغيل بسبب رفعه التشغيل وزيادة التغيرات في صافي الدخل (عبدالله، ٢٠١٨). وكلما زاد اعتماد الشركة على الديون في تمويل عملياتها فإن إشتراطات أو تعهدات المديونية التي تتعرض لها الشركة من قبل المقرضين تعمل على تقييد الإنفاق غير المثالى للشركة وتضعها تحت مراقبة أكبر من قبل هؤلاء المقرضين بهدف حماية أموالهم (أبو سالم وبسيوني، ٢٠١٨).

هذا وتقيس درجة الرفع المالى مدى تعرض المنشأة للمخاطر المالية، وهي كذلك تعكس درجة التغير في عائد السهم الواحد من أرباح التشغيل الناتجة عن التغير في نسبة أرباح التشغيل قبل الفوائد والضرائب. ويسمح الرفع المالى بزيادة العوائد المتوقعة للمستثمر بصورة أكبر مما كان متاحاً، ولكن الخسارة المتوقعة أكبر أيضاً، إذا أصبح الإستثمار بلا فائدة، ولذلك يجب من الضروري سداد أصل المبلغ المقترض وكل الفوائد المستحقة على القرض (العسيري، ٢٠٢٢).

وتواتت النظريات التي تحاول التعرف إلى العوامل التي تؤثر في قرار الهيكل التمويلي، إذ أنه لايزال هناك غموض بخصوص العوامل التي لابد أن تؤخذ في الاعتبار عند المفاضلة بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية، وقد تم تصنيف هذه النظريات إلى ثلاثة نظريات أساسية هي: نظرية أولويات التمويل Pecking_order

The Trade off Theory، نظرية التوازن Agency Theory (زلوم وأخرون، ٢٠١٦؛ خلف، ٢٠٢٠).

وترى الباحثة أن مستوى الرافعة المالية يختلف بين الشركات ومن ثم يجب أن يكون لمتخذ قرار التمويل رؤية واضحة في تحديد معايير اختيار مصادر التمويل، فزيادة قدرة الشركة على الإقراض يزيد من قدرتها على تحقيق مزايا تنافسية نتيجة الإستفادة من إستثمار أموال الإقراض ذات التكلفة المنخفضة، ومع ذلك فالشركات ذات الرافعة المالية لديها إلتزام بخدمة الدين ثابت في سنة معينة. حيث تتطلب الرافعة المالية مبلغاً كبيراً من المصاريفات النقدية لتغطية سداد الفائدة وجزء أو كامل أصل الدين لفترة معينة، وبذلك تقل الرافعة المالية للشركة من التدفق النقدي من خلال

مدفعات الفائدة، وعلى الرغم من أن الرافعة المالية لها تأثير سلبي على التدفق النقدي، إلا أنها عبر الزمن لها تأثير إيجابي على التدفقات النقدية في المستقبل، ويجب الأخذ في الإعتبار الضغوط التنظيمية التي تواجهها الشركات وتأثير على مستوى الرافعة المالية.

٣/٢ خطر إنهيار أسعار الأسهم

تناولت العديد من الدراسات المحاسبية مفهوم خطر إنهيار أسعار الأسهم من عدة جوانب، وقد إنفت بعض الدراسات في تقديمها لمفهوم خطر إنهيار أسعار الأسهم، فقد أشارت دراسة (Dang,et.al.2018) إلى أن خطر إنهيار أسعار الأسهم يمثل الإنهاي الشديد في قيمة الأسهم الذي يتسبب في إنخفاض حاد في ثروة المساهمين. كما أوضحت دراسة (Canbaloglu ,et.al, 2022) أنه يمثل إنخفاض كبير في سعر السهم بسبب الأخبار السيئة .

وإستكمالاً للتعريفات السابقة أوضحت دراسات (Kim,et.al,2016 ; Li, et.al.2022 ;Habib,et.al,2018;Chang, et.al,2017; Zhang,et.al, 2016) أن خطر إنهيار أسعار الأسهم يرجع إلى إخفاء الإدارة للأخبار السيئة، فالمديرون يميلون إلى حجب المعلومات السلبية ، وعندما يتجاوز تراكم الأخبار السيئة حدًا معيناً، يجب على المديرين إظهار كل هذه المعلومات دفعة واحدة، مما يؤدي إلى إنهيار أسعار الأسهم، وأكّدت دراسة (Zaman,et.al,2021) على أن خطر إنهيار أسعار الأسهم يعني إمكانية حدوث إنخفاضات كبيرة مفاجئة ولكنها غير متكررة، وتتشاء عندما يخفى المديرون الأخبار السيئة بما يتجاوز حدًا معيناً، ويؤدي الإصدار المفاجئ للمعلومات إلى إنخفاض كبير في سعر السهم، ودراسة (طنطاوي، ٢٠٢٢) التي أفادت بأن خطر إنهيار أسعار الأسهم يتمثل في الإنخفاض الحاد في قيمة الأسهم نتيجة حجب الأخبار السيئة المتعلقة بالمنشأة والإفصاح عنها مرة واحدة بما يوثر على إتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل أصحاب المصلحة. وطبقاً لدراستي (Ryu & Chae, 2021; Zhou,et.al. 2021) يشير خطر إنهيار سعر السهم إلى إنخفاض حاد في سعر السهم، الذي كان مرتفعاً مع إستمرار حجب المعلومات لفترة طويلة، بسبب الإفصاح المفاجئ عن المعلومات السلبية .

وإنققت بعض الدراسات فى تعریفها لخطر إنھيار أسعار الأسهم حيث عرفة دراستى (Kim,et.al,2014 ; Jeon.,2019) بأنه الإنحراف الشرطى للتوزيع العائد، فى حين عرفة (Defond,et.al.2015) بأنه تکرار حدوث عوائد سلبية شديدة لأسهم الشركة، وعرفة (عبد المجید، ٢٠١٩) بأنه يمثل إحتمال حدوث إنخفاض كبير فى سعر سهم الشركة والذى يمكن ملاحظته من خلال الإنحراف أو الالتواء السالب فى توزيع العائد على الأسهم خلال فترة زمنية من التداول عليه، وإنققت دراستى (حسين، ٢٠٢٠ ; سليم، ٢٠٢١) فى أن خطر إنھيار أسعار الأسهم هو تلك الظاهرة التي يحدث فيها إنحراف أو إلتواء سالب لعوائد سهم الشركة بشكل متكرر خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً مما يزيد من إحتمالية حدوث إنخفاض حاد في سعر سهم الشركة في أسواق المال في المستقبل القريب. وأفادت دراسة (Lobo,et.al,2020) بأن خطر إنھيار سعر السهم يشير إلى حدوث إلتواء سلبي كبير في توزيع عوائد الأسهم .

وقدمت العديد من الدراسات المحاسبية (Chang, et.al,2017; Zhu,2016 ; Chang, et.al,2017; Zhu,2016 ; Habib,et.al,2018; النجار، ٢٠١٩؛ عبد المجيد، ٢٠١٩؛ Jeon.,2019؛ مسعود، ٢٠٢٠؛ مراد وآخرون، ٢٠٢١؛ عطيه، ٢٠٢١؛ سليم، ٢٠٢١؛ أبو العلا، ٢٠٢١؛ محمد، ٢٠٢١؛ نصیر، ٢٠٢٢؛ فودة، ٢٠٢٢؛ إبراهيم، ٢٠٢٢؛ عبد الحليم وآخرون، ٢٠٢٢) التي تناولت مفهوم خطر إنھيار أسعار الأسهم مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث هذا الخطر، ومن أهم هذه الأسباب:

- حجب أو إخفاء الأخبار السيئة أو السلبية لأطول فترة ممكنة إستجابة لدعاوى معينة وتحقيقاً لمزايا محددة.

- خطر الإفلاس أو التخلف عن السداد نتيجة عدم وفاء الشركة بالتزاماتها المالية، ومن ثم تكون الشركة أكثر عرضه للإعلان بشكل مفاجئ عن أخبار سيئة مما يؤدي إلى إنھيار سعر سهم الشركة.

- سلوكيات الإدارة الإنتهازية التي تمكن المديرين من إتخاذ قرارات إنتهازية على حساب المساهمين وذلك من خلال تفوقهم في المعلومات .

- تأثير ردود فعل المستثمرين على تقلبات أسعار أسهم الشركة في السوق ، حيث يمكن أن تؤدي التحركات الكبيرة في أسعار الأسهم إلى دفع المستثمرين لإعادة تقييم تقلبات السوق وزيادة علاوة تحمل المخاطر، وهو الأمر الذي يعزز تأثير الأخبار السيئة في مقابل تأثير الأخبار الجيدة مما يؤدي إلى حدوث إنتوء سالب في عوائد سهم الشركة.

- عدم تجانس معتقدات المستثمرين تجاه سهم الشركة يؤدي إلى تحريك سعره حتى في ظل نقص أو غياب المعلومات الأساسية، لأن كل مستثمر يعتمد على ما يتوافر لديه من معلومات في تقييمه لأسعار أسهم الشركة.

- إعاقة قنوات تدفق المعلومات، فقد يسهم المستثمرون المتشائمون في تأجيل أو تأخير أو حتى الإحجام عن المشاركة في عمليات التداول على أسهم بعض الشركات، نظراً للشكوك التي تحيط بهم والإشارات غير الحقيقة التي تصل إليهم، نتيجة قيام المستثمرين المتفائلين بزيادة الإقبال على تداول سهم معين، نتيجة للإتجاه الصعودي في سعر هذا السهم، مما يؤدي إلى إعاقة بقنوات تدفق المعلومات من الأفراد إلى سوق المال.

- طبيعة نشاط الشركة، حيث أن طبيعة نشاط الشركة قد يسبب حدوث خطر الإنهاير، فمثلاً شركات البترول قد تواجه إحتمال حدوث إنهاير أسعار البترول ، كما يندرج ضمن هذه الطبيعة التغيرات في البيئة التنافسية والقانونية، وتمثل كلها أحداث قد تؤدي إلى حدوث خطر الإنهاير مستقبلاً، إلا أن تأثير التعرض لمثل هذه الأحداث يختلف فيما بين الأسهم .

وتناولت العديد من الدراسات بعض محددات خطر إنهاير أسعار الأسهم ويمكن توضيحها من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (١) محددات خطر إنهاير أسعار الأسهم

العلاقة مع خطر إنهاير أسعار الأسهم	الدراسات السابقة	المحددات
-	٢٠٢٠؛ عبد المجيد، Defond, et.al. 2015	التبني الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS)
-	٢٠٢٠؛ Hunjra, et.al.2020; Kim, et.al, 2014	لتزام الشركة بمسنولياتها الاجتماعية
-	٢٠٢٢؛ عبد الحليم وآخرون، Kim, et.al, 2016	زيادة قابلية القوانين المالية للمقارنة
-	٢٠٢١؛ Callen & Fang, 2017 ; Lim, et.al, 2016	جودة المراجعة
-	٢٠١٩؛ الصياغ، Dang,et.al,2018	جودة المعلومات المحاسبية
-	٢٠٢١؛ Kim & Zhang,2016 ; مراد وآخرون، الجارحي، ٢٠١٦	الديون قصيرة الأجل
-	٢٠٢٠؛ حسنين، Kim & Zhang,2016 ; مراد وآخرون، الجارحي، ٢٠١٦	زيادة مستوى التحفظ المحاسبى
+	٢٠٢٠؛ حسنين، Kim, et.al,2011	التجنب الضريبي
+	٢٠٢٢؛ Li, et.al,2022 ; Francis, et.al,2016	ادارة الارباح
+	٢٠١٧؛ Chen, et.al,2017	تمهيد الارباح
+	٢٠٢٠؛ حسنين، Kim,et.al, 2019	غموض التقارير المالية
+	٢٠٢١؛ Lobo, et.al,2020 ; Hong & Lee,2015	ضعف الرقابة الداخلية
+	٢٠١٦؛ Zhu,2016	المستحقات accruals
-	٢٠١٧؛ Arianwuri, et.al, 2017	المنافسة في سوق الأسهم
+	٢٠٢٢؛ Alp,et.al,2022 ; Chang, et.al, 2017	سيولة الأسهم
+	٢٠١٥؛ Callen & Fang,2015	الفوائد قصيرة الأجل
+	٢٠٠١؛ Chen, et.al,2001	حجم التداول
-	٢٠٢٣؛ Aldoseri & Albaz , Park &Jung ,2017	القدرة الإدارية العالية
+	٢٠١٧؛ Andreou, et.al,2017	صغر سن المديرين التنفيذيين
-	٢٠٢٠؛ Jeon, 2019; Wu, et.al,2020	آليات حوكمة الشركات
-	٢٠١٥؛ Piotroski, et.al,2015	الدرواف السياسية المتعلقة بأحداث سياسية
-	٢٠١٦؛ Li, et.al,2017; Cao, et .al,2016	الثقة الاجتماعية العالية

يتضح مما سبق أن خطر إنهاير أسعار الأسهم هو تغير مفاجيء كبير وغير عادي وهذا التغير سلبي، يتضمن حدوث إنحراف أو إلتواء سالب في توزيع عوائد السهم والانخفاض الحاد في القيمة السوقية للسهم، ويمكن التنبؤ بحدوث خطر الإنهاير في المستقبل وذلك من خلال العديد من العناصر التي قد تكون بمثابة مقدمة لحدوث

هذا الخطر ، وتوجد العديد من الأسباب التي تؤدى إلى حدوث خطر الانهيار ، ويتأثر هذا الخطر بالعديد من المحددات .

٣- تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة في ضوء الدراسات السابقة وإشتقاق الفرض

تحقيقاً لأهداف الدراسة تتناول الباحثة في هذا القسم عرض وجهات النظر المختلفة التي إهتمت بتحليل العلاقة بين إستجابة الشركات للتغيرات المناخ والرافعة المالية، إستجابة الشركات للتغيرات المناخ وخطر الإنهاير المستقبلي لأسعار الأسهم، وكذلك التي إهتمت بتحليل العلاقة بين الرافعة المالية و خطر الإنهاير المستقبلي لأسعار الأسهم، وصولاً منها إلى بناء وصياغة فرض الدراسة، وذلك على النحو التالي :

١/ تحليل العلاقة بين إستجابة الشركات للتغيرات المناخية والرافعة المالية وإشتقاق الفرض الأول

أفادت دراسة (Omar,et.al,2021) بأن تطبيق ممارسات حوكمة الشركات الجيدة سيؤدي إلى تحسين التقرير عن تغير المناخ، فتبني ممارسات حوكمة الشركات الجيدة سيؤدي بشكل إيجابي إلى أن تكون الشركة أكثر يقظة بشأن القضايا المتعلقة بتغير المناخ، مما يدفع الشركة إلى الشروع في مبادرات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته وذلك لمعالجة القضايا ذات الصلة التي قد تؤثر على إستمرارية الشركة، مما يؤدي بدوره إلى أداء أفضل.

وأوضحت دراسة (Fernández-Cuesta,et.al,2019) أن تحديد الأساليب الإستراتيجية المناسبة للحد من إنبعاثات الكربون يؤثر على الرافعة المالية. فالتأثير الإيجابي العام لإنبعاثات الكربون على الديون الناجم عن دور الإنبعاثات كمؤشر للنشاط قد تم تخفيفه من خلال الأداء البيئي الكربوني للشركات. وبالتالي سمح الأداء الأفضل للكربون للشركات الصناعية بالحصول على المزيد من الديون طويلة الأجل لتمويل إستثماراتها البيئية ذات الصلة. كما أكدت دراسة (Gangi,et.al,2021) على أن مشاركة المسئولية الاجتماعية والبيئية للشركات تعد مؤشراً إيجابياً لتحسين الربحية وتقليل

تكلفة الدين. ويؤدي إنخفاض تكلفة الدين إلى تحسين القدرة على تحمل الديون، مع توسيع القدرة التمويلية لممارسات إبتكارية إضافية في المشاركة المجتمعية والبيئية، فالشركات الصديقة للبيئة والإجتماعية تتتفوق في الأداء على تلك التي تظهر إهتماماً أقل بالمسؤولية الإجتماعية والبيئية، وتوثر المشاركة الإجتماعية والبيئية على تكاليف ديون الشركات وذلك بتحفيظ القيود المالية للشركة.

وجاءت دراسة (Nguyen & Phan, 2020) في هذا الصدد بنتائج مؤداها أن التصديق على بروتوكول كيوتو يؤدي إلى إنخفاض في الرافعة المالية للشركات التي تتبع منها كميات كبيرة من الكربون، وهذا الإنخفاض أكثر وضوحاً بالنسبة للشركات المقيدة مالياً. ومن ثم فإن زيادة مخاطر الكربون تؤدي إلى زيادة مخاطر الضائقة المالية، مما يحفز الشركات على تقليل الرافعة المالية. وبينت دراسة (Zhou & Wu,2023) أن التعرض لمخاطر المناخ له دور في قرارات هيكل رأس مال الشركات، حيث يوجد ارتباطاً إيجابياً بشكل ملحوظ بين تعرض الشركات لمخاطر المناخ وسرعة تعديل الرافعة المالية. وأفادت دراسة (Domenichelli,2023) بأن الشركات التي تطلق إنبعاثات كربونية ثقيلة تحتاج إلى تعديل مستوى مدعيونيتها للوصول إلى نفوذها المالي الأمثل. وعلى وجه التحديد، فإن حجم الديون التي تجمعها الشركات ذات الإنبعاثات العالية من الكربون أقل من نظيراتها ذات الإنبعاثات المنخفضة. ويمكن تفسير ذلك باستخدام نظرية المقايسة، والتي بموجبها تخضع الشركات التي تنتج إنبعاثات كربونية ثقيلة لتكاليف ضائقة مالية متزايدة وتتقاض المزايا الضريبية للديون، مما يجعلها تستخدم مستوى أقل من النفوذ المالي مقارنة بالشركات ذات الإنبعاثات الأقل .

وأوضحت دراسة (Ito & Nagasawa.2022) أن بعد الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP20) في ديسمبر 2014 شهدت الشركات اليابانية العاملة في الصناعات عالية الإنبعاثات غازات الاحتباس الحراري إنخفاضاً كبيراً في الرافعة المالية، وتشير النتائج إلى أن أنظمة مخاطر المناخ تزيد من تكاليف التشغيل الثابتة للشركات المستهدفة بدلاً من تعزيز

الإبتكارات للحد من غازات الاحتباس الحراري بكفاءة. مما يشير إلى أن نمو الرافعة التشغيلية يعوض إنخفاض الرافعة المالية. وبهذا فإن تكلفة التشغيل الإضافية في الشركات عالية الإنبعاثات قد تقيد القدرة التمويلية، مما يحد من الأموال المخصصة لتطوير تقييات خفض فعالة. كما بيّنت دراسة (Lee,et.al,2023) أن شركات قطاع النفط والغاز الإستخراجي كثيف رأس المال وذو رافعة مالية عالية، ونظرًا لأن إتفاقية باريس عام ٢٠١٥ رفعت وعي المستثمرين والمقرضين بشأن مخاطر المناخ، فقد كان للتصديق عليها تأثير كبير على جميع محددات هيكل رأس المال، مع تأثير سلبي كبير على الرافعة المالية.

وإستكمالاً لنتائج الدراسات السابقة أوضحت دراسة (Han,et.al,2023) أن الرافعة المالية قد إنخفضت بشكل كبير بعد تنفيذ سياسة الكربون، كما أن التنفيذ الإلزامي لآلية تداول إنبعاثات الكربون يجعل الشركات ذات الإنبعاثات الثقيلة مثل شركات الطاقة تواجه ضغوطاً أكبر على الحد من الإنبعاثات، مما يؤدي إلى زيادة مخاطر الضائقة المالية، والحد من تمويل الديون وتمويل الأسهم لشركات الطاقة، مما يشجع الشركات على تقليل الرافعة المالية. كما أفادت دراسة (Shu,et.al,2023) بأن مخاطر سياسة الكربون تقلل من الرافعة المالية للشركات. وهذه العلاقة السلبية أكثر وضوحاً بالنسبة للشركات غير المملوكة للدولة، الشركات ذات الملكية المؤسسية المنخفضة للمستثمرين، الشركات ذات الأداء الضعيف للمسؤولية الاجتماعية، الشركات التي تتنمي إلى الصناعات التنافسية أو الحساسة للكربون، والشركات الموجودة في مدن المقاطعات.

وتخلص الباحثة من تحليل الدراسات السابقة في مجال العلاقة بين إستجابة الشركات للتغيرات المناخية والرافعة المالية إلى أنه إنفتقت معظم الدراسات (Lee,et.al,2023 ; Ito & Nagasawa,2022;Nguyen & Phan,2020) على أن إتفاقيات الحد من الإنبعاثات أدت إلى تحفيز الشركات لتقليل الرافعة المالية، كما أفادت دراستي (Han,et.al,2023;Shu,et.al,2023) بأن تنفيذ سياسة الكربون أدى إلى تقليل الرافعة المالية، وفي هذا الصدد أوضحت دراسة

(Domenichelli,2023) أن الشركات التي تطلق إنبعاثات كربونية ثقيلة تحتاج إلى تعديل مستوى مدعيونيتها للوصول إلى نفوذها المالي الأمثل فحجم الديون التي تجمعها هذه الشركات أقل من نظيراتها ذات الإنبعاثات المنخفضة، وجاءت نتائج دراسة (Zhou & Wu,2023) موضحة أنه يوجد ارتباطاً إيجابياً بشكل ملحوظ بين تعرض الشركات لمخاطر المناخ وسرعة تعديل الرافعة المالية، في حين جاءت دراسة (Gangi ,et.al,2021) بنتائج مؤداها أن المشاركة الإجتماعية والبيئية تؤدي إلى تقليل تكفة الدين مما يؤدي إلى تحسين القدرة على تحمل الديون ، وبينت نتائج دراسة (Fernández-Cuesta,et.al,2019) أن تحديد الأساليب الإستراتيجية المناسبة للحد من إنبعاثات الكربون له لتأثير إيجابي على الرافعة المالية.

وفي ضوء ماسبق يمكن إشتقاق الفرض الأول و الذي ينص على أنه " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإستجابة الشركات للتغيرات المناخية على الرافعة المالية"

٢/٣ تحليل العلاقة بين إستجابة الشركات للتغيرات المناخية وخطر الإنهاire المستقبلي لأسعار الأسهم وإشتقاق الفرض الثاني

جاءت دراسة (الوكيل، ٢٠٢١) بصدق اختبار أثر الإفصاح عن أداء الإستدامة على عدم تماثل المعلومات وخطر إنهاire أسعار الأسهم، مع اختبار أثر عدم تماثل المعلومات كمتغير وسيط في العلاقة بين الإفصاح عن أداء الإستدامة وخطر إنهاire أسعار الأسهم، بالإضافة إلى توضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة ومنها وجود علاقة إرتياط عكسية بين الإفصاح عن أداء الإستدامة وخطر إنهاire أسعار الأسهم. وبتسق ذلك مع نتائج دراسة (Lin & Wu ,2023) التي أفادت بأنه كلما زاد إهتمام الشركات بالإفصاح عن مخاطر المناخ بشكل أكثر إيجابية إنخفض خطر إنهاire أسعار الأسهم التي تواجهها في المستقبل. كما أن تعزيز الإفصاح عن المعلومات للتخفيف من مخاطر إنهاire أسعار الأسهم في المستقبل يتم تحقيقه بشكل أساسي من خلال زيادة وعي الجمهور بمخاطر المناخ. وفي هذا الصدد وجدت دراسة (Bratten & Cheng ,2023) أن أسعار الأسهم تستجيب بشكل سلبي

لإفصاحات عن مخاطر المناخ، فغالباً ما يجمع المديرين الإفصاح عن مخاطر المناخ مع الأخبار السيئة عن الأرباح.

وأوضحت دراسة (Jung & Song, 2023) أن توقعات تغير المناخ على مستوى الشركة قد يكون له تأثير إيجابي على تقليل إحتمالية تعرض الشركة لمخاطر الإنهايـار. وتوكـد النتائج أن الفرضية القائلة بأن توقعات تغير المناخ، بغض النظر عن طريقة قياسها، هي عامل مهم إحصائياً يعمل في النهاية على تحسين الإستقرار المالي ويقلـل من إحتمالية مخاطر الإنهايـار، وأفادـت الدراسة بأنه فيما يتعلق بإتجاه الشركات لإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتغير المناخ توجد نظريـتان: الأولى نظرية التعـتمـيم على المعلومات والتى تشير إلى أن المديرين يحـجـبون المعلومات السلـبية عن الجمهور لتحقيق منافعـهم الخاصة، مما يؤدى إلى زيادة إنهايـار أسعار الأـسـهم بـسبـب الإـفـقـارـ إلى الشـفـافيةـ حولـ المـعـلومـاتـ السـلـبيةـ بـمرـورـ الـوقـتـ،ـ والـثـانـيـةـ نـظـرـيـةـ الإـشـارـةـ،ـ وـالـتـيـ تـجـادـلـ بـأنـ التـزـامـ الشـرـكـةـ تـجـاهـ المـجـتمـعـ أـوـ الـبـيـئـةـ قـدـ يـقـدـمـ إـشـارـةـ إـيجـاـبـيـةـ إـلـىـ السـوقـ،ـ أيـ أنـ إـهـتـامـهـمـ بـالـبـيـئـةـ وـتـغـيـرـ المـنـاخـ يـتـرـجـمـ فـيـ النـهـاـيـةـ إـلـىـ أـداءـ مـالـيـ مـحـسـنـ وـتـقـلـيلـ مـخـاطـرـ إنـهاـيـارـ أـسـعـارـ أـسـهـمـ،ـ عـلـوةـ عـلـىـ ذـلـكـ قـدـ يـثـيرـ مـوـقـفـ الشـرـكـةـ بـشـأنـ تـغـيـرـ المـنـاخـ مـزـيدـاـ مـنـ إـهـتـامـ الـمـسـتـثـمـرـينـ،ـ الـمـحـلـلـيـنـ،ـ وـالـمـؤـسـسـاتـ الـمـالـيـةـ،ـ وـالـذـيـ يـمـكـنـ أـنـ يـعـملـ أـيـضاـ كـآلـيـةـ مـراـقبـةـ مـاـ يـحـسـنـ شـفـافـيـةـ الـمـعـلومـاتـ،ـ يـقـلـ مـنـ تـكـالـيفـ الـوـكـالـةـ،ـ وـبـالتـالـيـ يـقـلـ مـنـ إـدـارـةـ الـأـرـبـاحـ وـيـقـلـ مـنـ إـحـتمـالـيـةـ تـخـزـينـ الـمـعـلومـاتـ السـلـبيةـ مـاـ يـقـلـ فـيـ النـهـاـيـةـ مـنـ إـحـتمـالـيـةـ مـخـاطـرـ إنـهاـيـارـ أـسـعـارـ أـسـهـمـ.

ووتقـت دراسة (Zaman, et.al, 2021) وجود إـرـتـباطـ سـلـبيـاـ كـبـيراـ بـيـنـ الإـبـتكـارـ الـبـيـئـيـ لـلـشـرـكـاتـ وـمـخـاطـرـ إنـهاـيـارـ أـسـعـارـ أـسـهـمـ،ـ حيثـ أـنـ الـزـيـادـةـ فـيـ الإـبـتكـارـ الـبـيـئـيـ مـنـ ٢٥ـ إـلـىـ ٧٥ـ فـيـ الـمـائـةـ تـرـتـبـتـ بـإـنـخـافـاضـ بـنـسـبـةـ ١٧.٦٢ـ%ـ فـيـ مـخـاطـرـ إنـهاـيـارـ أـسـعـارـ أـسـهـمـ،ـ فـالـشـرـكـاتـ الـمـبـتـكـرـةـ بـيـئـيـاـ تـفـصـحـ عـنـ الـمـزـيدـ مـنـ الـمـعـلومـاتـ وـتـجـذـبـ الـمـزـيدـ مـنـ الـمـسـتـثـمـرـينـ الـمـؤـسـسـيـنـ وـالـمـحـلـلـيـنـ الـذـيـنـ يـتـابـعـونـهـاـ مـاـ يـؤـدـيـ إـلـىـ إـنـخـافـاضـ مـخـاطـرـ إنـهاـيـارـ أـسـعـارـ أـسـهـمـ.ـ وـفـيـ نـفـسـ السـيـاقـ أـكـدـتـ درـاسـةـ (Liu, et.al, 2022) عـلـىـ أـنـ الإـلـزـامـ الـأـخـضرـ يـرـتـبـطـ بـشـكـلـ كـبـيرـ وـسـلـبـيـ بـمـخـاطـرـ إنـهاـيـارـ أـسـعـارـ أـسـهـمـ،ـ مـاـ يـظـهـرـ دـعـماـ قـوـيـاـ لـنـظـرـيـةـ

الإشارة حيث أن الشركات ذات الالتزام الأخضر القوي توفر إشارة للمسؤولية البيئية والإستقرار المالي مما يؤدي إلى إنخفاض مخاطر إنهيار أسعار الأسهم. وجاءت نتائج دراسة (Fiordelisi, et.al, 2023) فيما يتعلق بتأثير المشاركة البيئية للبنوك على مخاطر إنهيار أسعار الأسهم في المستقبل مؤيدة لوجود علاقة سلبية من خلال نظرية الإشارة ، مما يشير إلى أن مستوى عالٍ من المشاركة البيئية يتواافق مع المعايير الأخلاقية لمديري البنوك والمستويات العالية من الشفافية المالية. وأثبتت دراسة (Nguyen, et.al, 2023) أن المشاركة في الممارسات الخضراء (أي تعزيز كفاءة الطاقة، أو تقليل إنبعاثات الغازات الدفيئة، أو تطوير المنتجات والتقنيات المستخدمة في الطاقة المتعددة، أو استخدام المباني والموقع الخضراء) تمكن الشركات من التخفيف من آثار الإضطرابات المرتبطة بالمناخ وتقليل تعرضها للتغيرات المناخية مما يجعلها أقل عرضة لصدمات السوق غير المتوقعة، الأمر الذي يعزز إستقرار أسعار الأسهم ويقلل من احتمالات إنهيار الأسعار.

وأفادت دراسة (Ramelli, et.al, 2021) بأنه في السنوات الأخيرة أدت المخاوف المتزايدة بشأن الآثار المستقبلية للإحتيار العالمي إلى ظهور موجة غير مسبوقة من النشاط البيئي، ومن ثم فإن الطلب على المزيد من الإجراءات بعيدة المدى على المستوى الدولي للحد من إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون آثار موجة غير مسبوقة من النشاط المناخي أثر على سلوك المستثمرين والقيم السوقية للشركات ذات الكثافة العالمية من الكربون، فقد شهدت الشركات كثيفة الكربون الموجودة في البلدان ذات الأداء البيئي المنخفض ردود فعل سلبية بشكل خاص في أسعار الأسهم. كما جاءت نتائج دراسة (Minnick, et.al, 2022) مؤيدة لوجود علاقة إيجابية بين مخاطر الكربون التي تتعرض لها الشركة ومخاطر إنهيار أسعار الأسهم في المستقبل بناءً على سببين أولًا: عدم التأكيد بشأن كل من التأثير المالي وتوقيت تأثير مخاطر الكربون يجعل من الصعب على المستثمرين تسعير مخاطر الكربون بدقة مما يتسبب في فجوة بين قيمة الشركة وسعر سهامها، بالإضافة إلى ذلك فإنه على المدى القصير تكون الشركات عالية المخاطر الكربونية أيضًا أكثر عرضة لصدمات السلبية التي تهدد

تدفقاتها النقدية وإستدامتها مما يؤدي إلى إنخفاض كبير في سعر السهم. ثانياً: تؤدي إنبعاثات الكربون المرتفعة إلى إضعاف الأداء البيئي للشركة مما يهدد قدرتها التنافسية وإمكانية الوصول إلى الموارد على طول سلسلة التوريد، وقد يكون لدى هذه الشركات حواجز لعدم الإفصاح عن معلومات حول أداء الكربون أو لإخفاء الإفصاحات المتعلقة بالكربون للتلاعب بإهتمام أصحاب المصلحة، مما أدى إلى مزيد من عدم تماش المعلومات وبالتالي مخاطر إنهايار أسعار الأسهم.

وبيينت دراسة (Salehi, et.al,2022) أنه يمكن توقع أن تتعكس المخاطر المتعلقة بإنبعاثات الكربون في سعر الأسهم، حيث أن إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون تقلل من أسعار الأسهم والعوائد والقيمة السوقية. كما جاءت نتائج دراسة (Khalfaoui,et.al,2022) فيما يتعلق بتأثير مخاطر تغير المناخ على الأسواق المالية من خلال تحليل درجة التأثير وعدم التأكيد بشأن عوائد الأسهم وتوفير فحصاً متعمقاً للظروف التي قد يؤدي فيها التمويل دور المحرك أو العائق أمام التحول منخفض الكربون، تشير إلى أن التمويل يؤدي مجموعة متنوعة من الأدوار في ظروف أحداث ضعف المناخ، مما يجعل من المهم معرفة كيفية التحكم في المناخ بطريقة تلبي أهداف إتفاقية باريس، ويقع على عاتق المستثمرين تضمين اعتبارات تغير المناخ في خياراتهم الاستثمارية .علاوة على ذلك يجب على الحكومات تطوير سياسات مناخية فعالة من أجل تحقيق الإنقال إلى إقتصاد منخفض الكربون. وقد يكون عدم التأكيد المناخي تأثير كبير على المحافظة الاستثمارية. كما يؤدي عدم التأكيد في صنع السياسات والأسواق المالية إلى تباطؤ الإنقال إلى الإستدامة مما يؤدي في النهاية إلى توسيع نطاق تعرضهم الحالي والكبير للأصول كثيفة الكربون، ومن ثم فإن هناك حاجة إلى زيادة الوعي بشأن تغير المناخ، ويجب أن تأخذ اللوائح بعين الاعتبار خفض إستهلاك الطاقة وإنبعاثات الكربون .

وتخلص الباحثة من تحليل الدراسات السابقة في مجال العلاقة بين إستجابة الشركات للتغيرات المناخية وخطر الإنهايار المستقبلي لأسعار الأسهم إلى إتفاق بعض الدراسات مثل دراسة (Lin & Wu, 2023) التي أيدت وجود علاقة إرتباط

عكسية بين الإفصاح عن مخاطر المناخ وخطر إنهاire أسعار الأسهم في المستقبل، ودراسة (الوكيلى، ٢٠٢١) التي أيدت وجود هذه العلاقة بين الإفصاح عن أداء الإستدامة وخطر الإنهاire، وفي هذا الصدد جاءت دراسة Bratten & (Cheng,2023) بنتيجة مؤداها أن أسعار الأسهم إستجابت بشكل سلبي للإفصاح عن مخاطر المناخ ، وجاءت نتائج دراسات (Liu,et.al,2022; Zaman,et.al,2021 Fiordelisi,et.al,2023;Nguyen,et.al,2023;) تفيد بوجود إرتباطاً سلبياً بين المشاركة،الالتزام، والإبتكار البيئي للشركات وخطر إنهاire أسعار الأسهم في المستقبل، وفي نفس السياق جاءت دراسة (Jung & Song,2023) بنتيجة مؤداها أن توقعات تغير المناخ على مستوى الشركة قد يكون له تأثير إيجابي على تقليل إحتمالية تعرض الشركة لمخاطر الإنهاire، أما فيما يتعلق بتأثير مخاطر التغيرات المناخية على أسعار الأسهم أفادت دراسات (Ramelli,et.al,2021; Minnick,et.al,2022; Salehi ,et.al,2022) بوجود علاقة إيجابية بين مخاطر الكربون التي تتعرض لها الشركة و إنهاire أسعار الأسهم، وأفادت دراسة (Khalfaoui,et.al,2022) بأنه يجب على المستثمرين تضمين اعتبارات تغير المناخ في خياراتهم الإستثمارية فقد يكون لعدم التأكيد المناخي تأثير كبير على المحافظ الإستثمارية.

وفي ضوء ماسبق يمكن إشتقاق الفرض الثاني والذي ينص على أنه " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإستجابة الشركات للتغيرات المناخية على خطر الإنهاire المستقبلي لأسعار الأسهم " .

٣/٣ تحليل العلاقة بين الرافعة المالية و خطر الإنهاire المستقبلي لأسعار الأسهم وإشتقاق الفرض الثالث

أفادت دراسة (Chu,et.al,2023) بأن الرافعة المالية ترتبط بشكل إيجابي كبير بمخاطر إنهاire أسعار الأسهم ويتركز ذلك في المناطق ذات الثقة الاجتماعية المنخفضة، التسويق المنخفض، والنمو الاقتصادي المنخفض. كما أوضحت نتائج دراسة (Su,et.al,2023) أن سلوك تعديل الرافعة المالية سيزيد من مخاطر إنهاire

أسعار أسهم الشركات، والعلاقة الإيجابية بين مستوى تعديل الرافعة المالية ومخاطر إنهاير أسعار الأسهم في الشركات المدرجة المملوكة للدولة أكثر أهمية من تلك الموجودة في الشركات المدرجة غير المملوكة للدولة.

و جاءت نتائج دراسة (Elsayed,2021) فيما يتعلق بتحديد مدى تأثير هيكل الديون على مخاطر إنهاير أسعار الأسهم المستقبلية و مقاييسها المختلفة بعرض الحد من مخاطر إنهاير أسعار الأسهم ومساعدة المستثمرين على فهم عواقب مخاطر الإنهاير بشكل أفضل وتعديل سلوكهم الاستثماري، تشير إلى العديد من النتائج أهمها أنه بالنسبة للمتغيرات الحاكمة والتي من بينها الرافعة المالية فقد كانت ذات تأثير سلبي على المقاييس الثلاثة لمخاطر إنهاير أسعار الأسهم.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين إستحقاق ديون الشركات وخطر إنهاير أسعار الأسهم جاءت نتائج دراسة (Dang,et.al.2018) توضح أن الشركات التي لديها نسبة أكبر من الديون قصيرة الأجل لديها مخاطر أقل لإنهاير أسعار الأسهم في المستقبل، وذلك بما يتحقق مع قيام مقرضي الديون قصيرة الأجل بدور رقابي فعال في تقييد سلوك المديرين في إكتنار الأخبار السيئة، ومن ثم فإن العلاقة العكسية بين الديون قصيرة الأجل ومخاطر الإنهاير المستقبلية أكثر وضوحاً بالنسبة للشركات التي يصعب مراقبتها بسبب ضعف حوكمة الشركات، زيادة عدم تماثل المعلومات، وزيادة المخاطرة. و تشير هذه النتائج إلى أن الديون قصيرة الأجل بدائل لآليات الحد من الإنهازية الإدارية وتقليل مخاطر الإنهاير في المستقبل . ومن ثم فإن الديون قصيرة الأجل لا تحافظ على مصالح الدائنين فقط بل تحمي أيضاً ثروة المساهمين. وجاءت نتائج دراسة (عبد المجيد، ٢٠٢١) مؤيدة للعلاقة السالبة والمعنوية بين التمويل بالديون قصيرة الأجل وخطر إنهاير سعر سهم الشركة. كما أوضحت دراسة (Canbaloglu ,et.al,2022) أن الزيادة في الديون طويلة الأجل تقلل من مخاطر إنهاير أسعار الأسهم، حيث أن الممارسات الفعالة لإدارة الشركات تقلل من عدم تماثل المعلومات الذي يؤدي إلى مخاطر الإنهاير في الشركات .

وخلص الباحثة من تحليل الدراسات السابقة في مجال العلاقة بين الرافعة المالية و خطر إنهايار أسعار الأسهم إلى وجود اختلاف بين نتائج هذه الدراسات في تحليل العلاقة حيث أفادت دراسة (Chu,et.al,2023) بأن الرافعة المالية ترتبط بشكل إيجابي بمخاطر إنهايار أسعار الأسهم، وجاءت نتائج دراسة (Su,et.al,2023) مؤكدة على وجود علاقة إيجابية بين سلوك تعديل الرافعة المالية وخطر إنهايار أسعار الأسهم، وأفادت دراسة (Elsayed,2021) بنتائج مؤيدة لوجود تأثير سلبي للرافعة المالية (كمتغير حاكم) على المقاييس الثلاثة لخطر إنهايار أسعار الأسهم، في حين أفادت دراسات (Dang,et.al.2018 ; عبد المجيد، ٢٠٢١ , Canbaloglu, et.al, 2022) بأن الشركات التي لديها نسبة كبيرة من الديون (قصيرة / طويلة الأجل) لديها مخاطر أقل في المستقبل لإنهايار أسعار الأسهم .

وفي ضوء ما سبق يمكن إشتقاق الفرض الثالث والذي ينص على أنه " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية على خطر الإنهايار المستقبلي لأسعار الأسهم ".

٣/ التعليق على الدراسات السابقة وإشتقاق الفرض الرابع

بعد مراجعة وعرض أدبيات الفكر المحاسبى ذات الصلة يلاحظ أن:

- تباين نتائج الدراسات السابقة في تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة .
- معظم الدراسات الأجنبية ركزت على جزئيات محددة للعلاقة بين متغيرات الدراسة ولم يتم التطرق إلى رؤية متكاملة تبحث في طبيعة التفاعل بين هذه المتغيرات الثلاثة.
- لم تتعرض الدراسات العربية - في حدود علم الباحثة- للمتغير الخاص بإستجابة الشركات للتغيرات المناخية ومن ثم تأثير هذا المتغير على المتغيرات الأخرى محل الدراسة، مما يدعم الإضافة المستهدفة من الدراسة الحالية.
- إن نتائج الدراسات الخاصة بالعلاقة بين بعض المتغيرات محل الدراسة كانت في بيئات أجنبية، ونظرًا لأن البيئة المصرية لها طبيعة خاصة فليس بالضرورة يمكن أن تعمم النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة في الدول الأخرى

على مصر، وذلك نظراً لاختلاف العوامل المؤثرة في تقدير هذه المتغيرات بين الدول وبعضها.

وفي ضوء ذلك يتضح وجود فجوة بحثية فيما يتعلق بقياس التأثير التفاعلى للعلاقة بين متغيرات الدراسة، وبناء على ذلك يمكن إشتقاق الفرض الرابع والذي ينص على أنه " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للعلاقة بين إستجابة الشركات للتغيرات المناخية والرافعة المالية على خطر الإنهاير المستقبلي لأسعار الأسهم".

٤- الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة إلى قياس التأثير التفاعلى للعلاقة بين إستجابة الشركات للتغيرات المناخية والرافعة المالية على خطر الإنهاير المستقبلي لأسعار الأسهم، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة عينه من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، وتم بناء نماذج الدراسة و إجراء التحليلات الإحصائية لاختبار الفروض وتحليل النتائج ويمكن توضيح ذلك من خلال:

٤/١ مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة غير المالية المدرجة بالبورصة المصرية على مؤشر EGX100 خلال الفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢٢ والمقيدة بقطاعى الموارد الأساسية ومواد البناء، وذلك بإعتبارهم أحد أهم القطاعات الصناعية التي تدعم نمو الاقتصاد والأكثر تأثيراً في الفترة الأخيرة، وتتضمن هذه القطاعات صناعات مختلفة لديها تأثير بيئي كبير فهى تعد من مصادر إنبعاثات الغازات المسببة للإحتباس الحرارى، لذلك فمن المتوقع أن يكون أدائها البيئي أعلى نظراً لأن هذه الصناعات تواجه بمتطلبات جادة لمعدلات الإنبعاثات و عمليات تحكم ورقابة التلوث. وقد رووى فى عينة الدراسة أن توافر التقارير المالية السنوية والبيانات المطلوبة لحساب المتغيرات خلال فترة الدراسة. وقد بلغ عدد الشركات في العينة (١٥) شركة ممثلة لعدد (٢) قطاع وذلك فى الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٢ وبلغ عدد المشاهدات (٩٠) مشاهدة (١٥ شركة لمدة ٦ سنوات)، بالإضافة إلى بعض

البيانات المالية الإسبوعية الأخرى التي تم جمعها لسنوات من عام ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٣
لقياس بعض المتغيرات محل الدراسة.

٤/٤ مصادر الحصول على البيانات: اعتمدت الباحثة في جمع البيانات الخاصة بالدراسة التطبيقية على إسلوب تحليل المحتوى وذلك من خلال فحص محتوى التقارير السنوية والموقع الإلكتروني للشركات، وكذلك البيانات الفعلية المتاحة والمعلنة عن أسعار الأسهم لعينة الدراسة مجال التطبيق المنشورة على الموقع الإلكتروني موقع (www.mubasher.info)، وموقع شركة مصر لنشر المعلومات (www.egidegypt.com)، وذلك للحصول على البيانات اللازمة لهذه الشركات.
بالإضافة إلى متوفرة البورصة المصرية عبر موقعها الإلكتروني من بيانات إسبوعية عن أسعار الأسهم وقيمة مؤشر (EGX100).

٤/٣ بناء نماذج الدراسة التطبيقية

٤/٣/١ توصيف وقياس متغيرات الدراسة
يمكن توصيف وقياس متغيرات الدراسة كما يلى:

٤/١/٣/٤ قياس المتغير المستقل: يتمثل المتغير المستقل في إستجابة الشركات للتغيرات المناخية RCC: وتم قياسها من خلال الدرجة التي حصلت عليها الشركة من خلال مستوى إستجابتها للتغيرات المناخية وذلك من خلال مؤشر تتراوح قيمته من صفر) إلى (٢٥) بحسب مدى توافر عناصر المؤشر الخاصة بإستجابة الشركات للتغيرات المناخية بالتقارير السنوية والموقع الإلكتروني للشركة، حيث يتم التعبير عن وجود العنصر بالرقم (١) وعدم وجودة بالرقم (صفر)، وتم عمل المؤشر بالإستناد إلى كلاً من مؤشرات قياس أداء المعايير البيئية والمجتمعية والحكومة بالبورصة المصرية وفقاً لمنهجية مؤشر S&P/EGX ESG بالتركيز على مؤشرات الأداء البيئي وت تكون من ١٥ مؤشر للأداء البيئي، بعض الدراسات السابقة مثل Kumar & Aggarwal, 2022)

إستناداً إلى نموذج التقرير السنوي الصادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية والخاص بالإفصاحات المالية المتعلقة بالتغييرات المناخية TCFD .

وبتحليل المحتوى للشركات المسجلة بالبورصة بقطاعى الموارد الأساسية ومواد البناء والمدرجة بمؤشر EGX100 (١٥ شركة) بهدف جمع المعلومات عن ممارسات الشركات الفعلية بشأن إستجابة الشركات للتغيرات المناخية، ومن خلال فحص التقارير السنوية والموقع الإلكتروني للشركات محل الدراسة، وإضافة ممارسات الشركات الفعلية بشأن التغيرات المناخية التي لا توجد بمحتوى المؤشر، ومن ثم تكون المؤشر من عدد ١٠ محاور تتضمن هذه المحاور ٢٥ عنصر، وفي ضوء ذلك تم تحديد القيمة الخاصة بالشركة على حسب عدد العناصر المتوافرة لقياس الإستجابة. وكلما زادت قيمة المؤشر دل ذلك على زيادة مستوى إستجابة الشركة للتغيرات المناخية ، والعكس صحيح . ويتمثل المؤشر الخاص بتقدير مستوى إستجابة الشركات في مواجهه التغيرات المناخية الذى إعتمد عليه الدراسة الحالية من الجدول رقم (٢) في:

جدول رقم (٢) مؤشر إستجابة الشركات للتغيرات المناخية

المحاور	عناصر الإستجابة للتغيرات المناخية الخاصة بكل محور
١- الوعي	١- تهتم الشركة بتغيرات المناخ وتحقيق التوافق البيئي . ٢- تعلن الشركة إلتزامها بالعمل بتحقيق الآثار السلبية لأعمالها من خلال الحد من تلوث الهواء بالبخار والغازات بما يتوافق مع القوانين والتشريعات المرتبطة بالبيئة. ٣- توجد للشركة إستراتيجيات بيئية لإنتاج حلول صديقة للبيئة يمكن أن تساعد في الحد من الانبعاثات ، تحسين كفاءة الطاقة ، واستخدام مصادر طاقة متعددة . ٤- تقوم الشركة بتعزيز السلوك الصديق للمناخ من خلال زيادة مستوى الوعي بشأن الاستدامة البيئية . ٥- لدى الشركة سياسات ومبادرات متخصة لإدارة النفايات الخطرة. ٦- توافر لدى الشركة سياسات بيئية واضحة للحد من الانبعاثات ، والتوافق مع القوانين والتشريعات لتقليل التعرض للمخاطر التنظيمية والمادية المتعلقة بتغيرات المناخ .

<ul style="list-style-type: none"> - تقوم الشركة بتحديد وتقدير المخاطر / الفرص المرتبطة بتغيرات المناخ والتي تؤثر على عملها (طويلة / متوسطة / قصيرة المدى) . - تقوم الشركة بتقييم الآثار الإستراتيجية المحتملة لمخاطر / فرص تغيرات المناخ على عملها . - تقوم الشركة بتحديد التأثيرات المالية المحتملة لمخاطر / فرص تغيرات المناخ على عملها . 	<p>٣- مخاطر / فرص تغير المناخ</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تقوم الشركة بتحديد التأثيرات المالية لقضايا المناخ . - عدم وجود دعاوى قضائية، غرامات، عقوبات قانونية من أجل عدم الالتزام بالقواعد البيئية . 	<p>٤- التأثيرات المادية</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تقوم الشركة بقياس إنبعاثات الغازات المختلفة . - توفر الشركة معلومات الحد من الإنبعاثات في تقاريرها أو موقعها الإلكتروني . - تقوم الشركة بتخفيف إنبعاثات الغازات . 	<p>٥- الحد من الإنبعاثات</p>
<ul style="list-style-type: none"> - الشركة حاصلة على شهادة الأيزو ١٤٠٠١ ، أوما يعادلها لنظام إدارة البيئة الخاص بها. 	<p>٦- الشهادات</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تقوم الشركة بالتعاون أو العمل مع الحكومة والمنظمات الأخرى في المشروعات المتعلقة بتغير المناخ . - تقوم الشركة بدعم المبادرات العالمية لتعزيز المناخ . - تذكر الشركة توافق خفض الإنبعاثات وفقاً لبروتوكول كيوتو . - الالتزام ببرنامج الإنقاذ الكربوني . 	<p>٧- التوافق مع المبادرات</p>
<ul style="list-style-type: none"> - قامت الشركة بتعيين عضو مجلس إدارة أو لجنة ذات مسؤولية صريحة للإشراف على سياسة تغير المناخ . 	<p>٨- الإشراف على سياسة تغير المناخ</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تقوم الشركة بالتقدير عن التقدم المحقق في إطار أهداف التنمية المستدامة . - تقوم الشركة بالتقدير عن الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة والخاص بإتخاذ إجراءات عاجلة للتتصدى لتغير المناخ وأثاره في تقريرها / موقعها الإلكتروني . 	<p>٩- أهداف التنمية المستدامة</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تقوم الشركة بنشر تقرير الإستدامة السنوي . - تتبع الشركة معايير المبادرة العالمية للتقارير GRI في تقريرها . - تقوم الشركة بمراجعة تقرير الإستدامة من قبل طرف ثالث مستقل . 	<p>١٠- تقرير الإستدامة</p>

٤/٢/١) قياس المتغيرات التابعة : تتمثل المتغيرات التابعة فيما يلى:

- **الرافعة المالية (LEV):** ويتم قياسها من خلال قسمة إجمالي قيمة الديون على إجمالي قيمة الأصول في نهاية العام (Ryu & Chae,2021 ; Jeon,2019)
- **خطر الإنهاير المستقبلي لأسعار الأسهم (SPCR)** قدمت الدراسات السابقة (مسعود، ٢٠٢٠ ; Hunjra,et.al,2020 ; حسين Fiordelisi,et.al,2023; ٢٠٢١ ; Lobo,et.al,2020; ٢٠٢٠)

عدة مقاييس اعتمدت فى معظمها لقياس خطر الإنهايـار المستقبـلى لأسعار الأسهم على العوائد الإسبوعـية لأسهم الشركات، بحيث يعكس كل مقياس العوامل الخاصة بالشركة أكثر من كونه إنعكاسـاً للتحركـات الواسـعة فى سوق المال، ويمكن توضـيح هذه المقاييس فيما يلى:

- المقياس الأول: إحتمالية الإنخفـاض الحاد للعوائد الإسبوعـية لـلسـهم خـلال السنة التـالـية.

- المقياس الثـانـى: معـامل الإلتـواء السـالـب للـعـوـائـد الإـسـبـوـعـيـة لـلـسـهـم .

- المقياس الثـالـث: تـقلـباتـ العـوـائـد الإـسـبـوـعـيـة لـلـسـهـم من أـسـفـلـ إـلـىـ أـعـلـىـ .

ويعتمد قياس خـطـرـ إنـهـيـارـ أسـعـارـ الأـسـهـمـ عـلـىـ إـجـرـاءـ الـخـطـوـاتـ التـالـيةـ :

١ - صياغـةـ معـادـلةـ الإنـحدـارـ لـنـموـذـجـ السـوقـ المـوسـعـ التـيـ تـعـبرـ عنـ عـلـاقـةـ عـائـدـ السـهـمـ الإـسـبـوـعـيـ لـكـلـ شـرـكـةـ بـعـوـائـدـ السـوقـ الإـسـبـوـعـيـةـ لـلـشـرـكـةـ وـتـتـخـذـ الشـكـلـ التـالـىـ :

$$R_{j,t} = \alpha_j + \beta_{1,j} R_{m,t-2} + \beta_{2,j} R_{m,t-1} + \beta_{3,j} R_{m,t} + \beta_{4,j} R_{m,t+1} + \beta_{5,j} R_{m,t+2} + \varepsilon_{j,t}$$

حيـثـ أنـ :

عـائـدـ السـهـمـ لـلـشـرـكـةـ j خـلالـ الإـسـبـوـعـ t ويـتمـ حـسـابـ بـالـعـتـمـادـ عـلـىـ مـقـدـارـ
الـنـمـوـ فـيـ سـعـرـ السـهـمـ،ـ وـالـذـىـ يـحـسـبـ عـنـ طـرـيقـ إـيجـادـ الفـرقـ بـيـنـ سـعـرـ
الـإـغـلـاقـ فـيـ نـهـيـةـ الإـسـبـوـعـ t وـسـعـرـ الإـغـلـاقـ فـيـ نـهـيـةـ الإـسـبـوـعـ $t-1$ ـ منـسـوبـاـ
إـلـىـ سـعـرـ الإـغـلـاقـ فـيـ نـهـيـةـ الإـسـبـوـعـ $t-1$ ـ .ـ (ـ عـيـسىـ،ـ ٢٠٢٢ـ؛ـ الـوكـيلـ،ـ
(ـ ٢٠٢١ـ)

الـحدـ الثـابـتـ فـيـ مـعـادـلـةـ الإنـحدـارـ لـلـشـرـكـةـ j : α_j
مـيلـ الـعـلـاقـةـ بـيـنـ عـائـدـ الـفـعـلـيـ الإـسـبـوـعـيـ لـسـهـمـ الشـرـكـةـ j خـلالـ الفـقـرـةـ t : β_j
وـالـعـائـدـ الـفـعـلـيـ الإـسـبـوـعـيـ لـلـسـوقـ m خـلالـ الفـقـرـةـ t ـ عـلـىـ مـؤـشـرـ السـوقـ عـلـىـ سـهـمـ الشـرـكـةـ j خـلالـ الإـسـبـوـعـ t ـ ويـتمـ حـسـابـ
بنـفـسـ إـسـلـوبـ الـمـسـتـخـدـمـ فـيـ حـسـابـ عـائـدـ عـلـىـ سـهـمـ الشـرـكـةـ : $R_{m,t}$
معـاملـ الـخـطـأـ الـمـعيـارـيـ (ـ الـبـوـاقـيـ)ـ : $\varepsilon_{j,t}$

- ٢- تقدير قيمة المعلمات ($\beta_1 - \beta_5$ and a) في معادلة الانحدار السابقة لكل شركة من شركات العينة من خلال بيانات العوائد الفعلية الإسبوعية لسهم كل شركة، وكذلك العوائد الفعلية الإسبوعية للسوق وذلك بالإعتماد على البيانات الخاصة بمؤشر البورصة المصرية خلال الفترة .
- ٣- بالتعويض عن قيمة المعلمات المحددة في الخطوة السابقة في معادلة الانحدار السابقة، وتكونها إسبوعياً لكل شركة من شركات العينة كلاً على حدة خلال فترة الدراسة وحساب قيمة $\epsilon_{j,t}$.
- ٤- استخدام قيمة الخطأ المعياري من المعادلة السابقة لحساب العائد الإسبوعي للشركة $W_{j,t}$ حيث أن العائد هو اللوغاريتم الطبيعي لمعامل الخطأ المعياري $\epsilon_{j,t}$ مضافاً إليه واحد صحيح ويتم التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية :

$$W_{j,t} = \ln(1 + \epsilon_{j,t})$$

وبناء على ذلك يتم قياس خطر إنهايار أسعار الأسهم، وسوف تعتمد الباحثة في قياس خطر إنهايار أسعار الأسهم على طريقة تقلبات العوائد الإسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى، بإعتبارها أكثر دقة وشائعة الإستخدام في الدراسات السابقة، فضلاً عن توافر البيانات المطلوبة لهذا المقياس في البيئة المصرية. ويعتمد هذا المقياس على تقسيم العوائد الإسبوعية لكل شركة على مدار الفترة الزمنية محل القياس إلى مجموعتين، المجموعة الأولى: هي المجموعة المنخفضة (Down- Weeks) وهي تمثل مجموعة المشاهدات التي انخفضت عن متوسط العوائد المحسوبة عن الفترة الزمنية محل القياس ثم يتم حساب الإنحراف المعياري لهذه القيم التي تقل عن المتوسط لكل إسبوع من هذه الإسابيع، أما المجموعة الثانية: فهي المجموعة المرتفعة (Up- Weeks) وهي تمثل مجموعة المشاهدات التي زادت عن هذا المتوسط، ثم يتم حساب الإنحراف المعياري لهذه القيم التي تزيد عن المتوسط لكل إسبوع من هذه الإسابيع، وتكون قيمة مقياس التقلب من أسفل إلى أعلى هي اللوغاريتم الطبيعي لنسبة الإنحراف المعياري لمجموع المشاهدات المنخفضة إلى الإنحراف المعياري لمجموع

المشاهدات المرتفعة. ويمكن توضيح هذا المقياس من خلال المعادلة التالية:
(Habib,et.al,2018; Zaman, et.al,2021; ٢٠٢١، مراد وآخرون، ٢٠٢١)

$$DUVOL_{j,t} = \log \frac{(N_u - 1) \sum_{down} W_{jt}^2}{(N_d - 1) \sum_{up} W_{jt}^2}$$

حيث أن :

مقياس تقلبات العوائد الإسبوعية لسهم الشركة ز من أسفل إلى أعلى
خلال الفترة t : DUVOL_{j,t}

عدد المشاهدات الإسبوعية لمجموعة عوائد الأسهم المنخفضة : N_d
عدد المشاهدات الإسبوعية لمجموعة عوائد الأسهم المرتفعة : N_u

وتشير القيم المرتفعة لتقلبات العوائد الإسبوعية للسهم من أسفل إلى أعلى إلى زيادة الإنلواء السالب في توزيع العوائد ، ومن ثم إرتفاع احتمال حدوث خطر الإنهايـار المستقبـلـى لـسـعـرـ السـهـمـ ،ـ والعـكـسـ صـحـيـحـ .

٣/١/٣/٤ قياس المتغيرات الحاكمة Control Variable

اعتمدت الباحثة على نتائج بعض الدراسات في تحديد بعض المتغيرات الحاكمة التي لها قدرة في التأثير على العلاقة بين متغيرات الدراسة ولكنها لا تدخل في نطاق الدراسة، وتم إضافتها من أجل ضبط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ولذلك تم إدراجها في نماذج القياس وتشمل هذه المتغيرات (حجم الشركة، معدل العائد على الأصول، نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، تقلبات عوائد الأسهم الإسبوعية للشركة خلال العام، متوسط عوائد الأسهم الإسبوعية للشركة خلال العام، وتفرطح عوائد الأسهم الإسبوعية خلال العام)، ويمكن توضيح طريقة قياسها من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (٣) المتغيرات الحاكمة وطريقة قياسها

رمز المتغير	إسم المتغير	طريقة القياس
SIZE	حجم الشركة	يقيس باللوجاريتم الطبيعي لإجمالي قيمة الأصول في نهاية العام، قياساً على: (Jeon, 2019 ; غنيم ، ٢٠١٩ ; Alp, et.al,2022 ; عبد الحليم وآخرون، ٢٠٢٢ Fiordelisi, et.al,2023; ٢٠٢٣)
ROA	معدل العائد على الأصول	يقيس بنسبة صافي ربح الشركة بعد الضرائب إلى إجمالي الأصول في نهاية العام، قياساً على: (Dang,et.al,2018 ;DeFond,,et.al,2015 ;الصياغ ، ٢٠١٩ ; أبو العلا ، ٢٠٢١)
M/B	نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية	تقاس بالنسبة بين القيمة السوقية لحقوق المساهمين آخر الفترة (تساوي عدد الأسهم القائمة × السعر السوقى للسهم وهو سعر الإغلاق فى نهاية الفترة المالية) إلى القيمة الدفترية لحقوق المساهمين بالشركة (مجموع حقوق المساهمين من واقع قائمة المركز المالى) آخر الفترة، قياساً على: (الجارحي ، ٢٠١٦، ٢٠١٧ ; Chang,et.al, ٢٠١٩ ; غنيم ، ٢٠١٩ ; حسين، ٢٠٢٠)
SIGMA	تقلبات عوائد الأسهم الإسبوعية للشركة خلال العام	تقاس بالجزء التربيعي لمجموع مربعات الإنحراف المعياري للعوائد الإسبوعية للسهم عن وسطها الحسابي، قياساً على: (DeFond,,et.al,2015 ; Dang,et.al,2016 ; Zhang,et.al,2016 ; الجارحي، ٢٠١٦ ; Dang,et.al,2018 ; غنيم، ٢٠١٩ ; مليجي، ٢٠١٩ Zaman,et.al,2021 ; عبد الحليم وآخرون، ٢٠٢٢ ; Li ,et.al,2022)
RET	متوسط عوائد الأسهم الإسبوعية للشركة خلال العام	يقيس بخارج قسمة مجموع العوائد الإسبوعية لسهم الشركة في الفترة t على عدد الأسابيع التي يتحقق فيها العائد خلال نفس الفترة المالية، قياساً على: (DeFond,,et.al,2015 ; Chang,et.al, ٢٠١٦ ; الجارحي، ٢٠١٦ ; Li ,et.al,2022; ٢٠٢٠ ; فودة، ٢٠٢٢؛ حسين، ٢٠٢٠)
KURT	تفرطع عوائد الأسهم الإسبوعية خلال العام	يقيس بمعامل تفرطع العوائد الإسبوعية لأسهم الشركات خلال الفترة المالية، قياساً على: (An & Zhang,2013 ; حسين ، ٢٠٢٠)

٤/٣/ بناء النماذج الإحصائية اللازمة لاختبار فروض الدراسة
في ضوء مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها قامت الباحثة بتطوير أربعة نماذج لقياس العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة، واستخدمت الدراسة بعض المتغيرات الحاكمة لضبط العلاقة، ويمكن صياغة نماذج الدراسة في شكل نماذج إنحدار وذلك على النحو التالي :

النموذج الأول: نموذج اختبار الفرض الأول الخاص بتأثير إستجابة الشركات للتغيرات المناخية على الرافعة المالية .

$$LEV_{it} = \beta_0 + \beta_1(RCC_{it}) + \beta_2(Size_{it}) + \beta_3(ROA_{it}) + \beta_4(M/B_{it}) + \beta_5(SIGMA_{it}) + \beta_6(RET_{it}) + \beta_7(KURT_{it}) + E_{it}$$

حيث أن :

M/B_{it}	نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للشركة i في نهاية السنة t	LEV_{it}	الرافعة المالية للشركة i في نهاية السنة t
$SIGMA_{it}$	تقلبات عوائد الأسهم الإسبروعية للشركة i خلال السنة t	β_0	الحد الثابت في نموذج الإنحدار
RET_{it}	متوسط عوائد الأسهم الإسبروعية للشركة i خلال السنة t	$\beta_7 - B_1$	معاملات الإنحدار المقدرة في نموذج الإنحدار
$KURT_{it}$	تفرطح عوائد الأسهم الإسبروعية للشركة i خلال السنة t	RCC_{it}	مستوى الاستجابة للتغيرات المناخية للشركة i في السنة t
E_{it}	بند الخطأ العشوائي	$Size_{it}$	حجم الشركة للشركة i في نهاية السنة t
	معدل العائد على الأصول للشركة i في نهاية السنة t	ROA_{it}	

النموذج الثاني: نموذج اختبار الفرض الثاني الخاص بتأثير إستجابة الشركات للتغيرات المناخية على خطر الإنهايـار المستقبـلى لأـسعار الأـسـهم.

$$SPCR_{it+1} = \beta_0 + \beta_1(RCC_{it}) + \beta_2(Size_{it}) + \beta_3(ROA_{it}) + \beta_4(M/B_{it}) + \beta_5(SIGMA_{it}) + \beta_6(RET_{it}) + \beta_7(KURT_{it}) + E_{it}$$

حيث أن:

$SPCR_{it+1}$: خطر الإنهايـار المستقبـلى لأـسعار الأـسـهم للشركة i خلال السنة $t+1$
النموذج الثالث: نموذج اختبار الفرض الثالث الخاص بتأثير الرافعة المالية على خطر الإنهايـار المستقبـلى لأـسعار الأـسـهم.

$$SPCR_{it+1} = \beta_0 + \beta_1(LEV_{it}) + \beta_2(Size_{it}) + \beta_3(ROA_{it}) + \beta_4(M/B_{it}) + \beta_5(SIGMA_{it}) + \beta_6(RET_{it}) + \beta_7(KURT_{it}) + E_{it}$$

النموذج الرابع: نموذج اختبار الفرض الرابع الخاص بالتأثير التفاعلى للعلاقة بين إستجابة الشركات للتغيرات المناخية و الرافعة المالية على خطر الانهيار المستقبلي لأسعار الأسهم.

$$SPCR_{it+1} = \beta_0 + \beta_1 (RCC_{it} * LEV_{it}) + \beta_2 (Size_{it}) + \beta_3 (ROA_{it}) + \beta_4 (M/B_{it}) + \beta_5 (\text{SIGMA}_{it}) + \beta_6 (\text{RET}_{it}) + \beta_7 (\text{KURT}_{it}) + E_{it}$$

حيث أن :

$(RCC_{it} * LEV_{it})$: متغير تفاعلى يعبر عن العلاقة بين إستجابة الشركات للتغيرات المناخية و الرافعة المالية.

٤/ اختبارات الفرض وتحليل النتائج

اعتمدت الباحثة على أسلوب البيانات الإطارية Panel Data Analysis وذلك لدراسة عدة نماذج لسلسل زمنية في أكثر من شركة أو أكثر من قطاع، ويتم تقدير نماذج البيانات الإطارية بإحدى طريقتين وهما نماذج البيانات الإطارية ذات التأثيرات الثابتة Fixed Effects model ونماذج التأثيرات العشوائية Random Effects model ، حيث يفترض نموذج التأثير الثابت (Fixed effect) أن الإختلاف بين وحدات القطاع المستعرض يمكن معرفتها من خلال الإختلاف في قيم الحد الثابت فقط α_i ، بينما يفترض النموذج ذات التأثير العشوائي Random Effect أن الإختلاف بين وحدات القطاع يتم التعبير عن تلك الإختلافات داخل حد الخطأ العشوائي (Error term) مما يجعل حد الخطأ العشوائي في هذه النماذج مختلف عنها في النماذج ذات التأثير الثابت بالإضافة لافتراض حد ثابت واحد لجميع القطاعات (α)، وإن من أحد شروط تقدير النماذج ذات التأثير العشوائي Random Effect أن تكون عدد القطاعات (n) أكبر من عدد المعالم التي يتم تقديرها في النموذج.

وسوف تقوم الباحثة بإستخدام البيانات الإطارية للشركات محل الدراسة بإستخدام نموذج التأثير الثابت Panel Data Fixed Effects model وذلك لأن الدراسة لاتهدف إلى التعرف على الفروق بين الشركات المختلفة محل الدراسة.

٤/٤ الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

فيما يلي عرض لنتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

جدول رقم (٤) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة القياسية

RET	SIZE	SIGMA	ROA	M/B	LEV	KURT	RCC	SPCR	
٠٠٠٧٤٢٣	٩٠٧٢٦١	٠٠١١٠٤	٠٠٠٨٧٧٧	١٦٨٢٦٧	٠٧١٣٤٤	٠٠٠٤٩	٨٤٨٢٧٦	٠٢٢٣٤-	المتوسط
٠٠٠٨٤٩٩٣٩	٩٠٧٧٣١١	٠٠٠٩٤٩	٠٠٠٥٠٣	١١٠٣٧٩	٠٥٥٣٧٢	٠٠٠٣٤٧	١٠	٠٤٩٩٥-	الوسط
٠٠٠٩٥٤١	١١٢٨٣٨	٠٠٠٥٣٣	١٠٠٨١٤	٠٨٧٢٠١	٠٧٩٢٥٦	٠٠١٠٩	٤٩٠٥٧٧	١٨٣٩	الانحراف المعياري
٠١١٢٨١-	٢١٢٨٥-	١٧١٨٩٧	٢١٦٥٧٨	٣٣٣٠٢٦	٢٥٣١٤٥	١٢٧٨٥٤	٠٥٠٧١-	١١٩٠٠٢	الإلتواء
٠٢٨٦٧٣٦	١٠٠٦٥٦٣	٤٧٠٥٠٩	٨٥٠١١٥	٢٢١٨٦٨	٢٥٤٦٤٨	٦٧٩٥١١	١٩٣٦٨٧	٤٠١٦٧٦	التفلطخ
٨٥٠٢١٤٥	٢٧٨١٨٥	٥٣٠٣٨٤٣	٢٥٥٩٩٥	١٦٠٦٣٧	٢٢٠٠٥٢	٧٥٩١٢٩	٧٨٢٦	٢٤٠٢٨١٨	Jarque-Bera
.	٠٠١٩٩٨	٠٠٠٠٥	الاحتمال المحسوب

يتضح من الجدول السابق أن:

- فيما يتعلق بمتغير خطر الإنهايار المستقبلي لأسعار الأسهم (SPCR) بلغت قيمة المتوسط ٠٢٢٣٤- .٠٠٠٣٤٧ والانحراف المعياري ١٨٣٩ وبلغ معامل الإلتواء ١١٩٠٠٢ وهذا يعني ترکز معظم العينة أكبر من المتوسط.
- فيما يتعلق بمتغير إستجابة الشركات للتغيرات المناخية (RCC) بلغت قيمة المتوسط ٠٠٠٤٨ و الانحراف المعياري ٤٩٠٥٧٧ وبلغ معامل الإلتواء -٠٥ ، وهذا يعني ترکز معظم العينة أقل من المتوسط لأنه سالب الإلتواء.
- فيما يتعلق بمتغير تقرطح عوائد الأسهم الإسبوعية خلال العام (KURT) بلغت قيمة المتوسط ٩٠٠٤٠٠ و الانحراف المعياري ٠١٠٩ وبلغ معامل الإلتواء ١٠٠٠١٢٧ ، وهذا يعني ترکز معظم العينة أكبر من المتوسط.
- فيما يتعلق بمتغير الرافعة المالية (LEV) بلغت قيمة المتوسط ٧١٣٠٠ و الانحراف المعياري ٧٩٢٠ وبلغ معامل الإلتواء ٢٥٣ ، وهذا يعني ترکز معظم العينة أكبر من المتوسط.

- ٥- فيما يتعلق بمتغير نسبة القيمة السوقية لقيمة الدفترية (M/B) بلغت قيمة المتوسط ١٦٨ والإنحراف المعياري ٠٨٧، وبلغ معامل الإلتواء ٣٣٣ ، وهذا يعني تركز معظم العينة أكبر من المتوسط.
- ٦- فيما يتعلق بمتغير معدل العائد على الأصول (ROA) بلغت قيمة المتوسط ٠٨٧٧ والإنحراف المعياري ١٠٠٨ وبلغ معامل الإلتواء ٢١٦ ، وهذا يعني تركز معظم العينة أكبر من المتوسط.
- ٧- فيما يتعلق بمتغير تقلبات عوائد الأسهم الإسبوعية (SIGMA) بلغت قيمة المتوسط ٠١١ والإنحراف المعياري ٠٠٥٣ وبلغ معامل الإلتواء ١٧١ ، وهذا يعني تركز معظم العينة أكبر من المتوسط.
- ٨- فيما يتعلق بمتغير حجم الشركة (SIZE) بلغت قيمة المتوسط ٩٠٧ والإنحراف المعياري ١١٣ وبلغ معامل الإلتواء -٢١٢ ، وهذا يعني تركز معظم العينة أقل من المتوسط لأنه سالب الإلتواء.
- ٩- فيما يتعلق بمتغير متوسط عوائد الأسهم الإسبوعية للشركة خلال العام (RET) بلغت قيمة المتوسط ٠٠٧٤ والإنحراف المعياري ٠٠٩ وبلغ معامل الإلتواء -١١٠ ، وهذا يعني تركز معظم العينة أقل من المتوسط لأنه سالب الإلتواء .

٤/٤ اختبارات فروض الدراسة

تم أولاً تقدير نموذج قياس خطر الإنهايار من معادلة الإنحدار لنموذج السوق الموسع التي تعبر عن علاقة عائد السهم الإسبوعي لكل شركة بعوائد السوق الإسبوعية للشركة وذلك لقياس المتغير التابع $SPCR_{it}$ في النماذج الثلاث الأخيرة وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٥) نتائج تقدير المتغير التابع $SPCR_{it}$

المتغير	معامل الإنحدار	خطأ المعياري	قيمة t	الاحتمال المحسوب	القرار
الحد الثابت	١٠٠٤٣	٣١٢٦٣	٣٢١٢٢	٠٠٠٩	معنوي
$SPCR_{it}(-1)$	٠١٥٨٣	٠٢٢٦٩٦	٣٨٢١٧	٠٠٣٥٩٤	معنوي
$SPCR_{it}(-2)$	٠١٤٥٩	٣٦١٧٤١	٠٠٠٩	٠٥٢٧٨٦	غير معنوي
$SPCR_{it}(-3)$	٠١٤٧١	٠٥٨١٤٧	٠٥٦٤٤	٠٠٨٥٥٤	غير معنوي
			$1.724 = DW$	$\% ٦٥ = R^2$	$\% ٤٦.٣ = AdjR^2$

من جدول نتائج تقدير المتغير التابع يتضح معنوية $_{it}$ SPCR بفتره إبطاء (1-) وكذلك الحد الثابت وبلغت قيمة معامل التحديد ٦٥% وهي نسبة جيدة جداً بالإضافة إلى عدم وجود لمشكلة الإرتباط الذاتي بين الأخطاء، مما يعني جودة النموذج الذي يعتمد على $_{it}$ SPCR بفتره إبطاء واحدة (1-t) وبالتالي سوف يتم الإعتماد على النتائج المقدرة.

الفرض الأول : " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإستجابة الشركات للتغيرات المناخية على الرافعة المالية"

النموذج الإحصائي الخاص بالفرض الأول:

$$LEV_{it} = \beta_0 + \beta_1(RCC_{it}) + \beta_2(Size_{it}) + \beta_3(ROA_{it}) + \beta_4(M/B_{it}) + \beta_5(SIGMA_{it}) + \beta_6(RET_{it}) + \beta_7(KURT_{it}) + E_{it}$$

تم تقدير النموذج الخاص بالفرض الأول وتم تقدير معاملات النموذج في جدول رقم (٦):

جدول رقم (٦) نتائج تقدير النموذج الأول

المتغير	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة t	الاحتمال المحسوب	القرار
الحد الثابت	١٠٠.٤٣	٣١.٢٦٣	٣.٢١٢٢	٠.٠٠١٩	معنوي
RCC	٠.٤٢٦٤ -	٠.٢٠٦٩٨	٢.٠٦ -	٠.٠٣٥٣	معنوي
SIZE	١٢٠.٨ -	٣.٤٧٦٤٥	٣.٤٧٥٥ -	٠.٠٠٠٨	معنوي
ROA	٥.٣٥٦١	٠.٠٠٠٤٨	١١١٨٤.٥	٠	معنوي
M/B	٠.٠٣ -	٠.١١٠٧	٠.٢٧٠٧ -	٠.٧٨٧٣	غير معنوي
SIGMA	١٣٧٥.٥	٦٥٦.٤٤٦	٢٠.٩٥٣٥	٠.٠٣٩٣	معنوي
RET	٢.٦١٠٣	١.٧٧٥٦	١.٤٧٠١٢	٠.١٤٥٥	غير معنوي
KURT	٥٣.٨٥ -	٢٨٧.٩٥١	٠.١٨٧ -	٠.٨٥٢١	غير معنوي
$AdjR^2$			$2.189 = DW$	$% ٢٩.٨ = R^2$	

المتغير التابع: LEV_{it}

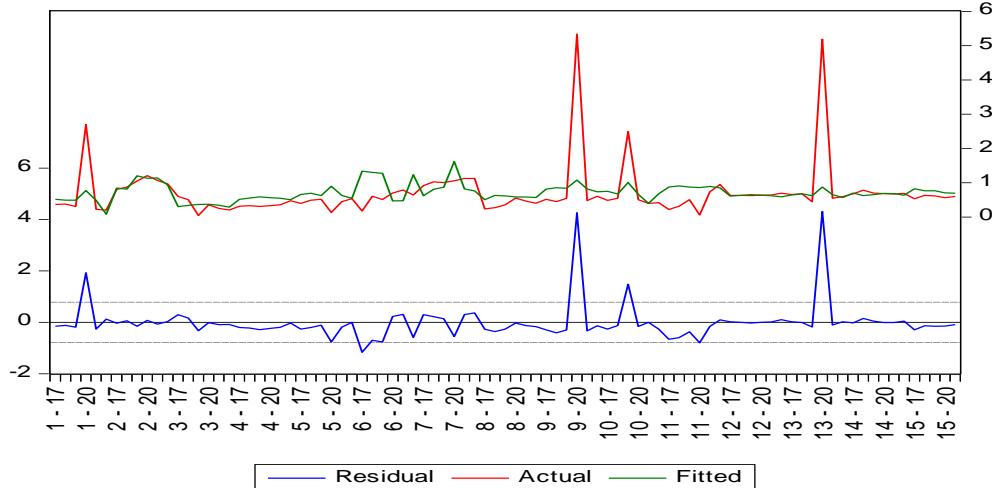
من جدول (٦) الخاص بإختبار الفرض الأول يتضح النتائج التالية :

١- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص بإستجابة الشركات للتغيرات المناخية RCC أقل من قيمة مستوى المعنوية، وهذا يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة

إحصائية بين إستجابة الشركات للتغيرات المناخية RCC والرافعة المالية .LEV

- ٢- كانت إشارة النموذج التقديرى الخاص بإستجابة الشركات للتغيرات المناخية RCC إشارة سالبة، وهذا يعني وجود علاقة عكسيّة بين إستجابة الشركات للتغيرات المناخية RCC والرافعة المالية .LEV.
- ٣- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص بكل من الحد الثابت، حجم الشركة ، SIZE ، معدل العائد على الأصول ROA ، و تقلبات عوائد الأسهم SIGMA أقل من قيمة مستوى المعنوية، وهذا يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تلك المتغيرات والرافعة المالية .LEV.
- ٤- كانت قيمة معامل التحديد $R^2 = 29.8\%$ ، وهذا يعني أن التغيرات التي تحدث في المتغيرات الدالة إحصائياً في النموذج محل الدراسة مسؤولة عن تفسير ما نسبته ٢٩.٨% من التغيرات التي تحدث في الرافعة المالية والنسبة الباقيه ترجع إلى حد الخطأ العشوائي .random error
- ٥- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص بإختبار معنوية النموذج الإجمالي F أقل من قيمة مستوى المعنوية وهذا يعني إمكانية الإعتماد على النموذج الإجمالي المقدر بصورة كلية.
- ٦- كانت قيمة إحصائية ديربن واتسون المحسوبة $Dw = 2.189$ وبالنظر للقيم الجدولية في جداول ديربن واتسون يتضح أن القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين(Du,4-Du) ، وهذا يعني عدم وجود لمشكلة الإرتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation الخاصة بالنماذج الأول.

فيما يلي عرض لرسم بياني يوضح الأخطاء لمقدرات النموذج الأول:



شكل (١) توزيع الأخطاء في النموذج الأول

الرسم البياني يوضح توزيع القيم الفعلية والتقديرية وكذلك الأخطاء الخاصة بالنموذج الأول ويتبين من الرسم إتساق مقدرات النموذج الأول وهذا يدل على جودة النموذج التقديرى الأول.

ما سبق يمكن قبول الفرض الأول للدراسة والذي ينص على أنه " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإستجابة الشركات للتغيرات المناخية على الرافعة المالية".

الفرض الثاني: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإستجابة الشركات للتغيرات المناخية على خطر الإنهايار المستقبلي لأسعار الأسهم".

النموذج الإحصائي الخاص بالفرض الثاني:

$$\text{SPCR}_{it+1} = \beta_0 + \beta_1(\text{RCC}_{it}) + \beta_2 (\text{Size}_{it}) + \beta_3 (\text{ROA}_{it}) + \beta_4 (\text{M/B}_{it}) + \beta_5 (\text{SIGMA}_{it}) + \beta_6 (\text{RET}_{it}) + \beta_7 (\text{KURT}_{it}) + E_{it}$$

تم تقدير النموذج الخاص بالفرض الثاني وتم تقدير معاملات النموذج في جدول رقم (٧):

جدول رقم (٧) نتائج تقدير النموذج الثاني

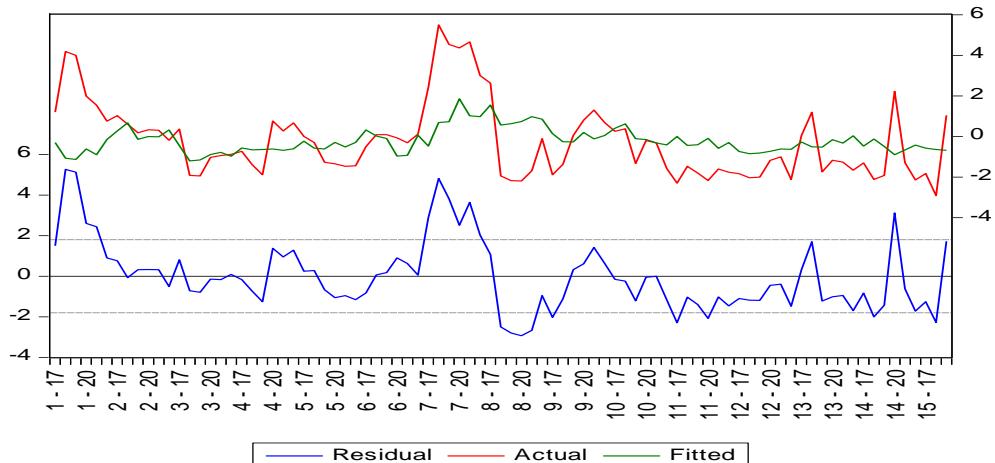
المتغير	معامل الإنحدار	خطأ المعياري	قيمة t	الإختلال المحسوب	القرار
الحد الثابت	١.١٥٨٥٦	١.٩٦٤٢٧٦	٠.٥٨٩٨١٥	٠.٥٥٧	غير معنوي
RCC	٠.٥١٨٧٦	٠.٤٤٧٣٨	٢.٤٧٠٣٧-	٠.٠٣٢٦	معنوي
SIZE	٠.٢٨٤١٣	٠.٢١٦٥٨٣	١.٣١١٨٥-	٠.١٩٣٣	غير معنوي
ROA	٠.٠٠٠٠٢١٩-	٠.٠٠٠٠٣٠١-	٠.٧٢٧٧٢٢-	٠.٤٦٩٢	غير معنوي
M/B	٠.٠٠٣٩٧٣	٠.٠٠٦٩٥٧	٠.٥٧١١٨٣	٠.٥٦٩٥	غير معنوي
SIGMA	٩٩.٦٠٩١	٣٩.٨٢٢٧٨	٢.٤٨٧٧٥٤٤	٠.٠١٤٩	معنوي
KURT	١٤.٧١٨٦٧	١٨.٠٥٦٤٨	٠.٨١٥١٤٦	٠.٤١٧٤	غير معنوي
RET	٠.٠٠٢١٠٤	٠.٠٤٣١٥٨	٠.٠٤٨٠٠١	٠.٩٦٢٦	غير معنوي
			١.٩٢٥=DW	٦١٠.٩=R ²	%

المتغير التابع: $SPCR_{it+1}$

من جدول (٧) الخاص بإختبار الفرض الثاني يتضح النتائج التالية :

- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاصة بإستجابة الشركات للتغيرات المناخية RCC أقل من قيمة مستوى المعنوية، وهذا يعني وجود علاقة معرفية ذات دلالة إحصائية بين إستجابة الشركات للتغيرات المناخية RCC وخطر الإنهاير المستقبلي لأسعار الأسهم $SPCR_{it+1}$ في الشركات محل الدراسة.
- كانت إشارة النموذج التقديرى الخاص بإستجابة الشركات للتغيرات المناخية RCC إشارة سالبة، وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين إستجابة الشركات للتغيرات المناخية RCC و خطر الإنهاير المستقبلي لأسعار الأسهم $SPCR_{it+1}$ في هذه الشركات.
- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاصة بتنقلات عوائد الأسهم SIGMA أقل من قيمة مستوى المعنوية، وهذا يعني وجود علاقة معرفية ذات دلالة إحصائية بين تنقلات عوائد الأسهم SIGMA و خطر الإنهاير المستقبلي لأسعار الأسهم $SPCR_{it+1}$.
- كانت قيمة معامل التحديد $R^2 = 10.9\%$ ، وهذا يعني أن التغيرات التي تحدث في كل من إستجابة الشركات للتغيرات المناخية RCC و تنقلات عوائد الأسهم

- SIGMA في النموذج محل الدراسة مسؤولة عن تفسير ما نسبته ١٠.٩% من التغيرات التي تحدث في خطر الإنهايـار المستقبلي لأسعار الأسهم $SPCR_{it+1}$ والنسبة الباقيـة ترجع إلى حد الخطأ العشوائي random error.
- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص بإختبار معنوية النموذج الإجمالي F أقل من قيمة مستوى المعنوية، وهذا يعني إمكانية الإعتماد على النموذج الإجمالي المقدر بصورة كـلـية.
 - كانت قيمة إحصائية ديربن واتسون المحسوبة $DW = 1.925$ ، وبالنظر للقيم الجدولية في جداول ديربن واتسون يتضح أن القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين $(Du, 4-Du)$ ، وهذا يعني عدم وجود مشكلة الإرتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation فيما يلي عرض لرسم بياني يوضح الأخطاء لمقدرات النموذج الثاني:



شكل (٢) توزيع الأخطاء لمقدرات النموذج الثاني
 الرسم البياني يوضح توزيع القيم الفعلية والتقديرية وكذلك الأخطاء الخاصة بالنـموذج الثاني ويـتـضـحـ من الرسم إتسـاقـ مـقدـراتـ النـموـذـجـ الثـانـيـ،ـ وهذاـ يـدـلـ عـلـىـ جـوـدـةـ النـموـذـجـ القـدـيرـيـ الثـانـيـ.

ما سبق يمكن قبول الفرض الثاني للدراسة والذي ينص على أنه "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستجابة الشركات للتغيرات المناخية على خطر الإنهاير المستقبلي لأسعار الأسهم".

الفرض الثالث: " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية على خطر الإنهاير المستقبلي لأسعار الأسهم"
النموذج الإحصائي الخاص بالفرض الثالث:

$$SPCR_{it+1} = \beta_0 + \beta_1(LEV_{it}) + \beta_2(Size_{it}) + \beta_3(ROA_{it}) + \beta_4(M/B_{it}) \\ + \beta_5(SIGMA_{it}) + \beta_6(RET_{it}) + \beta_7(KURT_{it}) + E_{it}$$

تم تقدير النموذج الخاص بالفرض الثالث وتم تقدير معاملات النموذج في جدول رقم (٨):

جدول رقم (٨) نتائج تقدير النموذج الثالث

المتغير	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة	الاحتمال المحسوب	القرار
الحد الثابت	٠.١٠٣٢٣	٢.٠٧٨٠٩٦	٠.٠٤٩٦٧٥	٠.٩٦٠	غير معنوي
LEV	٠.١٠٩٨٧١	٠.٠٥٢١٩٧	٢.١٠٤٩٢٩	٠.٠٤٨١	معنوي
RCC	٠.٥٤٢٨٣-	٠.١٤٨٨٩	٣.٦٤٥٨٤٥-	٠.٠٠٩١	معنوي
SIZE	٠.١٥٣٣-	٠.٢٣٢٧١٥	٠.٦٥٨٧٦-	٠.٥١٢	غير معنوي
ROA	٠.٠٥٤٦٦-	٠.٠٣٧١٦٦	١.٤٧٠٧١-	٠.١٤٥٣	غير معنوي
M / B	٠.٠٠٤١٧٣	٠.٠٠٦٩٠٨	٠.٦٠٤١٤	٠.٥٤٧٥	غير معنوي
SIGMA	٨٢.٣٩١١١	٤١.١٣٠٧٣	٢.٠٠٣١٥٢	٠.٠٤٨٦	معنوي
RET	٠.٠١٥١٨٨	٠.٠٥٢٤٧١	٠.٢٨٩٤٥٥	٠.٩٨٢١٤	غير معنوي
KURT	١٤.٨٧٦٠٢	١٧.٩٢٧١٦	٠.٨٢٩٨٠٤	٠.٤٠٩٢	غير معنوي
				% ١٤.٣=R ²	% ١٣.٩=AdjR ²
					١.٧٢٨=DW

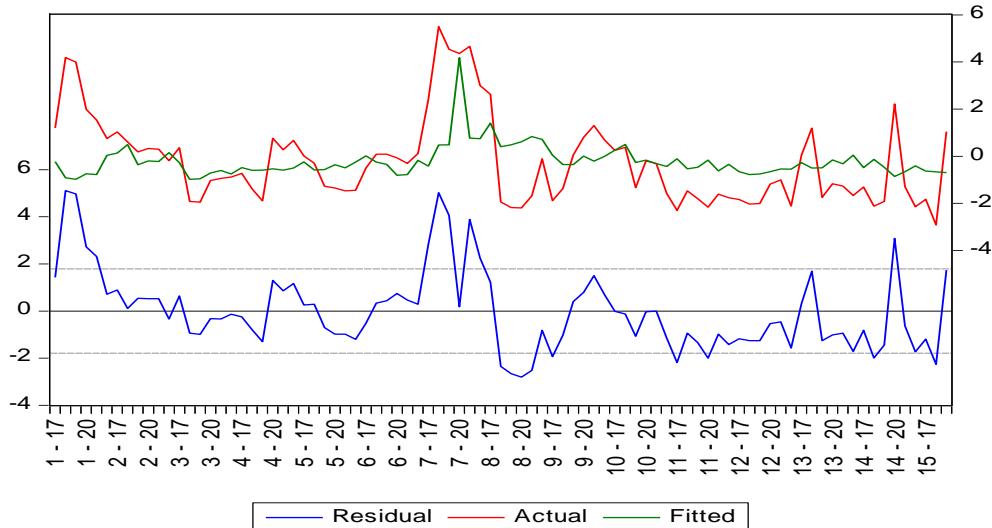
المتغير التابع: $SPCR_{it+1}$

من جدول (٨) الخاص بإختبار الفرض الثالث يتضح النتائج التالية :

- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص بالرافعة المالية LEV أقل من قيمة مستوى المعنوية، وهذا يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية LEV وخطر الإنهاير المستقبلي لأسعار الأسهم $SPCR_{it+1}$ في الشركات محل الدراسة.

- ٢- كانت إشارة المعامل الخاص بالرافعة المالية LEV في النموذج إشارة موجبة، وهذا يعني وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية LEV وخطر الإنهاير المستقبلي لأسعار الأسهم $SPCR_{it+1}$ في هذه الشركات.
- ٣- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص بتقلبات عوائد الأسهم $SIGMA$ أقل من قيمة مستوى المعنوية، وهذا يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تقلبات عوائد الأسهم $SIGMA$ وخطر الإنهاير المستقبلي لأسعار الأسهم $SPCR_{it+1}$.
- ٤- كانت قيمة معامل التحديد $R^2 = 14.3\%$ ، وهذا يعني أن التغيرات التي تحدث في كل من إستجابة الشركات للتغيرات المناخية RCC و تقلبات عوائد الأسهم $SIGMA$ وكذلك الرافعة المالية LEV في النموذج محل الدراسة مسؤولة عن تفسير ما نسبته ١٤.٣% من التغيرات التي تحدث في خطر الإنهاير المستقبلي لأسعار الأسهم $SPCR_{it+1}$ والنسبة الباقيه ترجع إلى حد الخطأ العشوائي .random error
- ٥- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص بإختبار معنوية النموذج الإجمالي F أقل من قيمة مستوى المعنوية، وهذا يعني إمكانية الإعتماد على النموذج الإجمالي المقدر بصورة كلية.
- ٦- كانت قيمة إحصائية ديربن واتسون المحسوبة $Dw = 1.728$ وبالنظر للقيم الجدولية في جداول ديربن واتسون يتضح أن القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين $(Du, 4-Du)$ ، وهذا يعني عدم وجود مشكلة الإرتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation الخاصة بالنموذج الثالث.

فيما يلي عرض لرسم بياني يوضح الأخطاء لمقدرات النموذج الثالث:



شكل (٣) توزيع الأخطاء لمقدرات النموذج الثالث

الرسم البياني يوضح توزيع القيم الفعلية والتقديرية وكذلك الأخطاء الخاصة بالنموذج الثالث ويتبين من الرسم إتساق مقدرات النموذج الثالث وهذا يدل على جودة النموذج التقديرى الثالث في الشركات محل الدراسة.

مما سبق يمكن قبول الفرض الثالث للدراسة والذي ينص على أنه " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية على خطر الانهيار المستقبلي لأسعار الأسهم ".
الفرض الرابع : " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للعلاقة بين إستجابة الشركات للتغيرات المناخية والرافعة المالية على خطر الانهيار المستقبلي لأسعار الأسهم " .

النموذج الإحصائي الخاص بالفرض الرابع:

$$SPCR_{it+1} = \beta_0 + \beta_1 (RCC_{it} * LEV_{it}) + \beta_2 (Size_{it}) + \beta_3 (ROA_{it}) + \beta_4 (M/B_{it}) + \beta_5 (SIGMA_{it}) + \beta_6 (RET_{it}) + \beta_7 (KURT_{it}) + E_{it}$$

تم تقدير النموذج الخاص بالفرض الرابع وتم تقدير معاملات النموذج في جدول رقم (٩):

جدول رقم (٩) نتائج تقدير النموذج الرابع

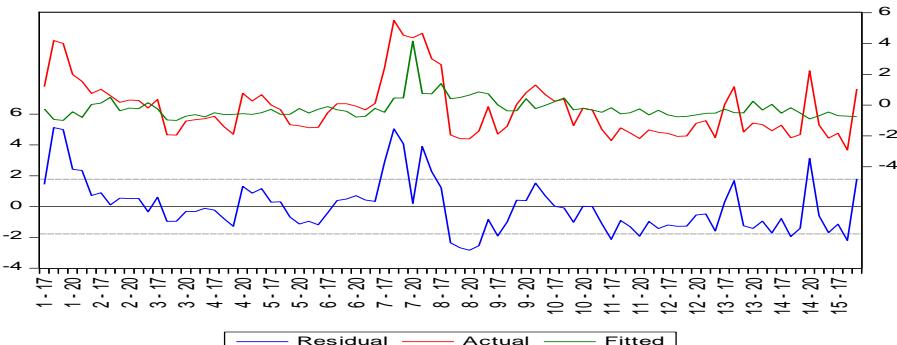
المتغير	معامل الانحدار	نطأ المعياري	قيمة -	الاحتمال المحسوب	القرار
الحد الثابت	٠,١٥٦٩-	٢,١١٩٠٩٢	٠,٠٧٤٠٤-	٠,٩٤١٢	غير معنوي
RCC*LEV	٠,١٧٢٢٨	٠,٠٦٨١٥٧	٢,٥٢٧٧٣٩	٠,٠٣٠٥	معنوي
SIZE	٠,١٣٠٧٧-	٠,٢٢٩٦٤٧	٠,٥٦٩٤٤-	٠,٥٧٠٧	غير معنوي
ROA	٠,٠٥٥٧٩-	٠,٠٣٦٥٠١	١,٥٢٨٣٤-	٠,١٣٠٤	غير معنوي
M / B	٠,٠٠٤٣٥١	٠,٠٠٦٧٧٩	٠,٦٤١٧٩٩	٠,٥٢٢٨	غير معنوي
SIGMA	٨٤,٠٨٨٤٣	٣٧,٩١٧٢٥	٢,٢١٧٦٨٣	٠,٠٢٩٤	معنوي
KURT	١٤,٥٩١١٧	١٧,٧٨٥٩٢	٠,٨٢٠٣٧٨	٠,٤١٤٤	غير معنوي
RET	٠,٠٠١٩٨١	٠,٠٠٩٩٢١	٠,١٩٩٦٧٧	٠,٧١٧٣	غير معنوي
			١,٧٣٧ =DW	% ١٨,٧ =AdjR ²	% ١٩,٤ =R ²

SPCR_{it+1}: المتغير التابع:

من جدول (٩) الخاص بإختبار الفرض الرابع يتضح النتائج التالية :

- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاصة بالعلاقة بين إستجابة الشركات للتغيرات المناخية و الرافعة المالية RCC*LEV أقل من قيمة مستوى المعنوية، وهذا يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية للعلاقة بين إستجابة الشركات للتغيرات المناخية و الرافعة المالية RCC*LEV و خطر الإنهايار المستقبلي لأسعار الأسهم SPCR_{it+1} في الشركات محل الدراسة.
- كانت إشارة النموذج القديري الخاص بالعلاقة بين إستجابة الشركات للتغيرات المناخية و الرافعة المالية RCC*LEV إشارة موجبة، وهذا يعني وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية للعلاقة بين إستجابة الشركات للتغيرات المناخية و الرافعة المالية RCC*LEV و خطر الإنهايار المستقبلي لأسعار الأسهم SPCR_{it+1} في هذه الشركات.

- ٣- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص بتقلبات عوائد الأسهم SIGMA أقل من قيمة مستوى المعنوية، وهذا يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تقلبات عوائد الأسهم SIGMA وخطر الإنهايار المستقبلي لأسعار الأسهم S_{it+1} .
- ٤- كانت قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.4$ ، وهذا يعني أن التغيرات التي تحدث في العلاقة بين إستجابة الشركات للتغيرات المناخية و الرافعة المالية $RCC*LEV$ و كذلك تقلبات عوائد الأسهم SIGMA في النموذج محل الدراسة مسؤولة عن تفسير ما نسبته ٤٠٪ من التغيرات التي تحدث في خطر الإنهايار المستقبلي لأسعار الأسهم S_{it+1} والنسبة الباقيه ترجع إلى حد الخطأ العشوائي .random error.
- ٥- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص بإختبار معنوية النموذج الإجمالي F أقل من قيمة مستوى المعنوية، وهذا يعني إمكانية الإعتماد على النموذج الإجمالي المقدر بصورة كلية.
- ٦- كانت قيمة إحصائية ديربن واتسون المحسوبة $Dw = 1.737$ وبالنظر للقيم الجدولية في جداول ديربن واتسون يتضح أن القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين(Du,4-Du)، وهذا يعني عدم وجود لمشكلة الإرتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation الخاصة بالنموذج الرابع.
- فيما يلي عرض لرسم بياني يوضح الأخطاء لمقدرات النموذج الرابع:



شكل (٤) توزيع الأخطاء لمقدرات النموذج الرابع

الرسم البياني يوضح توزيع القيم الفعلية والتقديرية وكذلك الأخطاء الخاصة بالنموذج الرابع ويتبين من الرسم إتساق مقدرات النموذج الرابع وهذا يدل على جودة النموذج التقديرية الرابع.

ما سبق يمكن قبول الفرض الرابع للدراسة والذي ينص على أنه "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للعلاقة بين إستجابة الشركات للتغيرات المناخية والرافعة المالية على خطر الإنهيار المستقبلي لأسعار الأسهم".

٥ - النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية.

١/ النتائج

١/١/ النتائج على المستوى النظري

- يعد تغير المناخ أحد التحديات الرئيسية التي تواجه العالم اليوم. إذ يشكل تهديدا أساسياً لسبل العيش، النظم البيئية، الموارد المائية، البنية التحتية، والإقتصاد العالمي.
- تطور تغير المناخ من قضية أخلاقية إلى قضية لها تأثيرات مادية على الأداء المالي والتوقعات المالية.
- تعد المعلومات المتعلقة بتأثير التغيرات المناخية أساسية لإتخاذ قرارات الاستثمار وبالتالي يجب اعتبارها جوهرية في سياق الإفصاح.
- تشارك الشركات بشكل متزايد في القضايا الخاصة بتغير المناخ، ومن ثم فإن إستجابة الشركات للتغيرات المناخية من خلال الوعي، المعرفة، الإبتكار البيئي، المشاركة البيئية، والإلتزام البيئي تمكن الشركات من تخفيف الآثار المرتبطة بالتغيرات المناخية.

- تعمل الشركات على الوفاء بمتطلبات إعداد التقارير الإلزامية المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك متطلبات إعداد تقارير TCFD والتي أصبحت إلزامية في عام ٢٠٢٢.
- تؤثر التغيرات المناخية، سياسات الشركة وإستراتيجياتها إستجابة لهذه التغيرات على الرافعة المالية والتي تعد متغير مهم يؤثر على الأداء المالي للشركات، كما تؤثر في إتخاذ قرارات الاستثمار.
- يعد خطر الانهيار المستقبلي لأسعار الأسهم من المخاطر الهامة للمتعاملين في سوق الأوراق المالية، وتوجد العديد من الأسباب التي تؤثر في حدوث هذا الخطر، ويعود فهم هذه الأسباب أمر حتمي لقرارات الاستثمار وإدارة المخاطر، وقد تلقى إهتمام كبير من أصحاب المصلحة.

٢/١/٥ النتائج على المستوى التطبيقي

توصلت الباحثة من خلال ربط الإطار النظري بنتائج الدراسة التطبيقية إلى الآتي:

- أيدت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة عكسية معنوية ذات دلالة إحصائية بين إستجابة الشركات للتغيرات المناخية والرافعة المالية. كما بلغت قيمة معامل التحديد $R^2 = 29.8\%$ ، وهذا يعني أن التغيرات التي تحدث في المتغيرات الدالة إحصائياً مسؤولة عن تفسير ما نسبته 29.8% من التغيرات التي تحدث في الرافعة المالية، ويتفق ذلك مع دراسات Nguyen & Phan, 2020 ; Shu,et.al,2023 ; Lee,et.al,2023 ; Han,et.al,2023 ; Ito & Nagasawa . 2022 . Domenichelli,2023 ()، والتي أفادت بأن إستجابة الشركات للتغيرات المناخية يحفز الشركات على الحد من التمويل بالدين ومن ثم تقليل الرافعة المالية ، وذلك في ظل الضغوط المتزايدة التي قد تواجهها الشركات بسبب اللوائح المطبقة للحد من الإنبعاثات بشكل فعال.

- أيدت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة عكسية معنوية ذات دلالة إحصائية بين إستجابة الشركات للتغيرات المناخية وخطر الانهيار المستقبلي لأسعار الأسهم. كما بلغت قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.9\%$ ، وهذا يعني أن التغيرات التي تحدث في كل من إستجابة الشركات للتغيرات المناخية و تقلبات عوائد الأسهم مسؤولة عن تفسير ما نسبته 90% من التغيرات التي تحدث في خطر الانهيار المستقبلي لأسعار الأسهم، ويتفق ذلك مع دراسات (الوكيل، ٢٠٢١؛ Zaman,et.al,2021 ; Fiordelisi,et.al,2023 ; Nguyen,et.al,2023; Liu, et.al,2022 Jung & Song,2023 ; Lin & Wu ,2023) . والتي أفادت بأن إستجابة الشركات للتغيرات المناخية تقدم إشارة للمسؤولية البيئية والإستقرار المالي، تمكّن الشركات من تخفيف آثار الإضطرابات المرتبطة بالمناخ ، الأمر الذي يعزز إستقرار أسعار الأسهم ويقلل من احتمالات إنهيار الأسعار.
- أيدت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية وخطر الانهيار المستقبلي لأسعار الأسهم. كما بلغت قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.3\%$ ، وهذا يعني أن التغيرات التي تحدث في كل من إستجابة الشركات للتغيرات المناخية وتقلبات عوائد الأسهم وكذلك الرافعة المالية في النموذج محل الدراسة مسؤولة عن تفسير ما نسبته 3.0% من التغيرات التي تحدث في خطر الانهيار المستقبلي لأسعار الأسهم، ويتفق ذلك مع دراستي (Chu,et.al,2023; Su,et.al,2023) ، والتي أفادت بوجود إرتباط إيجابي، مما يؤكد على الدور الهام الذي تؤديه الرافعة المالية في زيادة خطر الانهيار.
- أيدت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية للعلاقة بين إستجابة الشركات للتغيرات المناخية والرافعة المالية وخطر الانهيار المستقبلي لأسعار الأسهم. كما بلغت قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.4\%$ ، وهذا يعني أن التغيرات التي تحدث في العلاقة بين إستجابة الشركات للتغيرات المناخية و الرافعة المالية و كذلك تقلبات عوائد الأسهم في النموذج محل الدراسة مسؤولة عن تفسير ما نسبته 4.0% من التغيرات التي تحدث في خطر الانهيار

المستقبلي لأسعار الأسهم، ويشير ذلك في ضوء النتائج السابقة إلى أن تعديل الرافعة المالية من قبل الشركات في ظل تطبيق الأساليب الإستراتيجية المناسبة للحد من الإنبعاثات إستجابة للتغيرات المناخية له تأثير إيجابي على خطر الانهيار المستقبلي لأسعار الأسهم .

٤/ التوصيات

- ضرورة قيام الشركات بالإفصاح عن الجهد البيئي المتعلقة بالتغييرات المناخية بالتقارير المالية نظراً لما تمثله هذه المعلومات من أهمية .
- ضرورة تفعيل الدور الرقابي للهيئة العامة للرقابة المالية للتحقق من مدى قدرة الشركة على إدارة المخاطر والفرص المرتبطة بالتغيرات المناخية وآليات إدارتها لهذه المخاطر لما لذلك من تأثير إيجابي على تقليل احتمالية تعرض الشركة لخطر الانهيار .
- يجب تعليق الوزارات والجهات الحكومية وجميع الأطراف المعنية بتغيرات المناخ لتشجيع تمويل الشركات التي تساهم بجهودها البيئية في معالجة قضية تغير المناخ .
- ضرورة خلق الوعي لدى مستخدمي التقارير المالية بشأن قضايا البيئة والتغيرات المناخية، الممارسات الازمة لمواجهه هذه التغيرات من قبل الشركات، وتأثير هذه الممارسات على الأداء المالي للشركات وأسعار أسهمها.
- إصدار معيار محاسبي من قبل الجهات والمنظمات المهنية لتطوير المحتوى الإعلامي للتقرير عن التغيرات المناخية مما يؤدي إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية وتحقيق إمكانية المقارنة بين مستويات إستجابة الشركات للحد من تغيرات المناخ .

٥/ التوجيهات البحثية المستقبلية

- أثر الإفصاح المحاسبي عن التغيرات المناخية على العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبى وخطر الانهيار المستقبلي لأسعار الأسهم .

- أثر العلاقة بين حوكمة الشركات و المشاركة البيئية على خطر الانهيار المستقبلي لأسعار الأسهم في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية .
- أثر إستجابة الشركات لمخاطر تغيرات المناخ على الأداء المالي بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية .
- العلاقة بين الإفصاح عن التغيرات المناخية بالتقارير المالية وممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية .
- تأثير هيكل الملكية على العلاقة بين جودة المحتوى الإعلامي لتغيرات المناخ بالتقارير المالية وخطر انهيار أسعار الأسهم المستقبلي.
- دور التعرض لمخاطر المناخ في قرارات هيكل رأس مال الشركات بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية .

المراجع

أولاً : المراجع العربية

- إبراهيم، أسماء إبراهيم عبد الرحيم ،(٢٠٢٢)، "أثر تغطية المحللين الماليين على جودة التقارير المالية ومخاطر إنهايار أسعار الأسهم في الشركات المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد ٦ ، العدد ٢٢، ص ص ٣٩٧-٤٦١.
- أبو العلا، محمد عبد العزيز محمد، (٢٠٢١)، "أثر جودة المراجعة على العلاقة بين ضعف الرقابة الداخلية وخطر إنهايار أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" ، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد ٥ ، العدد ٣، ص ص ٢٢١-٢٧٥.
- أبو سالم، سيد سالم محمد، وبسيونى، سارة عبد الحميد كامل محمد، (٢٠١٨)، "تأثير قرارات هيكل رأس المال على أداء الشركات المساهمة المصرية: دراسة إختبارية" ، مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٢ ، العدد ١ ، ص ص ٢٤٢-٣٥٤.
- أحمد، سهير ثابت، (٢٠٢٢)، "أثر استدامة الشركات على الأرباح بالتطبيق على الشركات المسجلة في البورصة المصرية" ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة، جامعة حلوان، المجلد ٣٦ ، العدد ٤ ، ص ص ٢٨٧-٣٣٩.
- الجارحى، فريد محرر فريد إبراهيم،(٢٠١٦)،"العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبى المشروط بالتقارير المالية المنصورة ومخاطر إنهايار أسعار الأسهم دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المسجلة بالبورصة المصرية" ، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد ٣، العدد ٢٢ ، ص ص ٤٣٧-٤٩١.
- الصاوي، عفت أبو بكر محمد،(٢٠٢٠)،"دراسةدور التقييمى للأداء البيئى للشركات : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" ، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ١ ، ص ص ٢٨٦-٣٣٨.
- الصباغ، أحمد عبد السيد ،(٢٠١٩)،"أثر جودة المعلومات المحاسبية على مخاطر إنهايار أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" ، مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٣ ، العدد ٤ ، ص ص ١-٥٣.
- العسirى، معدى على حسن،(٢٠٢٢)، "أثر الرافعة المالية في عائد توزيعات الأرباح: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية" ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المركز القومى للبحوث، غزة ، المجلد ٦ ، العدد ٩ ، ص ص ١٧-٣٤.

- المصرى، ضياء إيد، والعيسى، محمد سليم، (٢٠٢٠)، "أثر الرافعة التشغيلية والمالية على قيمة السهم : دراسة تطبيقية على القطاع المالى المدرج فى بورصة عمان"، مجلة الباحث الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسبيير، جامعة ٢٠ أوت ١٩٥٥ - سكيكدة ، الجزائر، المجلد ٨، العدد ١٣ ، ص ص ٢٣٨-٢٧٠.
- الجار، سامح محمد أمين، (٢٠١٩)، "قياس أثر مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين جودة المراجعة وخطر إنهايار سعر السهم بسوق الأوراق المالية: دليل تطبيقى من بيئه الأعمال المصرية" ، مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد ٢، ص ٢٣٥-٢٩٠.
- الوكيلى، حسام السعيد، (٢٠٢١)، "أثر الإفصاح عن أداء الإستدامة على عدم تماثل المعلومات وإنعكاسها على خطر إنهايار أسعار اسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية" ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، المجلد ٣٥، العدد ٤، ص ص ٦١-٧٥.
- بن نولى، زرزور، (٢٠٢١)، "الآليات القانونية لحفظ المناخ بموجب إتفاقية باريس" ، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضر بسكرة، الجزائر، المجلد ١٦، العدد ١، ص ص ٢٦-٤٣.
- حسين، علاء على أحمد، (٢٠٢٠)، "تحليل العلاقة بين غموض التقارير المالية، أداء المسئولية الاجتماعية، وممارسات التجنب الضريبي، وبين خطر الإنهايار المستقبلي لأسعار أسهم الشركات ذات التصنيف في مؤشر البورصة المصرية للإستدامة" ، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٤، العدد ١، ص ص ١-٦٧.
- خلف، محمد سامي سلامه، (٢٠٢٠)، "أثر تقلب الأرباح والتذبذبات النقديه على هيكل رأس المال: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية" ، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٤، العدد ١، ص ص ٤٦-١.
- رحمانى، الزهرة، و قريشى، محمد الجموعى، (٢٠٢١)، "أثر الرافعة المالية على كفاءة الشركات: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية في منطقة غرداية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٠" ، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة قاصدى مرباح ورقلة، المجلد ٧، العدد ١، ص ص ٧١-٧٨.
- زلوم، نضال عمر عبد المعطى، الشعار، إسحق محمود، والزيود، عبد الناصر طلب نزال، (٢٠١٦)، "دور تنافسية المنتجات وال موجودات غير الملموسة في هيكل رأس المال للشركات

المساهمة العامة الأردنية "، **المجلة العربية للعلوم الإدارية**، جامعة الكويت، المجلد ٢٣، ص ص ٤٢٣-٤٥٧.

سليم، أيمن عطوة عزازى، (٢٠٢١)، "أثر العلاقة بين هيكل الملكية والإفصاح عن المخاطر على خطر إنهايأسعار الأسهم فى سوق الأوراق المالية المصرى"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٥، العدد ٢، ص ص ٧٠-١.

طنطاوى، سعاد موسى، (٢٠٢٢)، "أثر المقدرة الإدارية على العلاقة بين التنبؤ الضريبي وخطر إنهايأسعار الأسهم: دراسة تطبيقية" ، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد ٦، العدد ٢، ص ص ١٣٥-٧٧.

عبد الحليم، أحمد حامد محمود، محمد، نبيل ياسين أحمد، محمود، وأئل حسين محمد، (٢٠٢٢)، "أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على مخاطر إنهايأسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" ، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، المجلد ٣٦ ، العدد ١ ، ص ص ٣٦٤-٢٧٥.

عبد الله، هيثم يعقوب إسحاق، (٢٠١٨)، "الرافعة المالية وأثرها على القيمة السوقية للشركات: دراسة تطبيقية لعينة من شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية في الفترة من (٢٠٠٤م-٢٠١٣م)" ، **مجلة جامعة سنار**، جامعة سنار، السودان، المجلد ٥ ، العدد ١، ص ص ٩٣-٧٦.

عبد المجيد، حميدة محمد، (٢٠١٩)، "قياس أثر التبني الإلزامي لمعايير التقرير المالي الدولية على خطر إنهايأسعار اسهم الشركات السعودية" ، **مجلة البحوث المحاسبية**، الجمعية السعودية للمحاسبة، المجلد ١٤ ، العدد ١ ، ص ص ١٤٢-٦٩.

عبد المجيد، حميدة محمد، (٢٠٢١)، "قياس أثر التمويل بالديون قصيرة الأجل على خطر إنهايأسعار أسهم الشركات السعودية" ، **مجلة عجمان للدراسات والبحوث**، جائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم، الإمارات، المجلد ٢٠، ع ١، ص ص ٣٧-١.

عيسي، عارف محمود كامل، (٢٠٢٢)، "قياس أثر الملكية المؤسسية على فعالية التبني الإلزامي للمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS في بيئة الأعمال المصرية: من منظور خطر إنهايأسعار الأسهم" ، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد ٦ ، العدد ١، ص ص ١٣٦-٧٣.

عيطه، متولى السيد متولى، (٢٠٢١)، "أثر العلاقة بين فعالية لجان المراجعة وجودة التقرير المالي على خطر إنهايأسعار الأسهم: أدلة عملية من الشركات المسجلة بالبورصة المصرية" ، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد ١، ص ص ٢٠٨ - ٢٧٩.

غنيم، محمود رجب يس، (٢٠١٩)، "أثر خصائص لجان المراجعة وجودة المراجعة على مخاطر إنهاير أسعار الأسهم : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المسجلة بالبورصة المصرية" ، مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد ٢، ص ص ٥٣ - ١٢٦.

فودة ، السيد أحمد محمود، (٢٠٢٢)، "أثر الملكية المؤسسية على العلاقة بين الروابط السياسية للشركات ومخاطر إنهاير أسعار الأسهم في ضوء تكاليف الوكالة: دراسة إختبارية" ، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، العدد ٤، ص ص ٢٢٥ - ٣٢٤.

محمد، عمرو محمد خميس، (٢٠٢١)، "الدور الوسيط لجودة التقارير المالية في العلاقة بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وخطر إنهاير أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية" ، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد ٤، العدد ٤، ص ص ١٥١ - ٢٤١.

مراد، ممدوح هاشم محمد، عجوة، فايزه محمدى، والحكيم، محمد على محمد على زيد، (٢٠٢١)، "أثر عدم تماثل المعلومات على العلاقة بين التحفظ المحاسبى وإحتمال الإنهاير فى سعر السهم للشركات المساهمة المصرية : دراسة إمبريقية" ، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد ٤٣، العدد ٢، ص ص ١٣٧ - ١٨٦.

مسعود، سناء ماهر محمدى، (٢٠٢٠)، "قياس أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي وخطر إنهاير أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" ، مجلة الفكر المحاسبى ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٤ ، العدد ٣، ص ص ٨٥-١.

مليجي، مجدى مليجي عبد الحكيم ، (٢٠١٩)، "قياس أثر القدرة الإدارية على جودة التقرير المالي وخطر إنهاير أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" ، مجلة جامعة الإسكندرية للبحوث المحاسبية ، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد ٣، العدد ٣، ص ص ٢٩٣-٣٧٩.

نصير، عبد الناصر عبد اللطيف محمد، (٢٠٢٢)، "أثر تطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة على خطر إنهاير أسعار الأسهم: دليل من شركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي" ، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد ٦، العدد ١، ص ص ٢٣٣ - ٢٩٠.

يونس، عبد الله حسين ، (٢٠٢٢)، "الدور المعدل لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للعلاقة بين غموض التقارير المالية وخطر الإنهاير المستقبلي لأسعار الأسهم: دليل من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية" ، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد ٦، العدد ٣ ، ص ص ٤٨٩ - ٥٦٠.

مراجع أخرى:

مركز دراسات الوحدة العربية، (٢٠١٦)، "الاتفاقية الإطارية العالمية في شأن تغير المناخ ، ١١، كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥" ، المجلد ٣٨ ، العدد ٤٤٣ ، ص ص ٢٠١ - ٢٤٦ .
مجلس الوزراء، (٢٠٢١)، " تحركات داخلية و أخرى خارجية – الجهود المصرية لمواجهه تغير المناخ "، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، السنة الثانية، العدد ٣١، ص ص ٤ - ١ .
وزارة البيئة، (٢٠٢٢)، "الإستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر ٢٠٥٠" ، جمهورية مصر العربية، ص ص ١ - ٥٥ .

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Abuamsha, M., & Shumali, S. (2022). Debt structure and its impact on financial performance: An empirical study on the Palestinian stock exchange. **Journal of International Studies** (2071-8330), 15(1), Pp 211-229.
- Aldoseri, M. M., & Albaz, M. M. (2023). CEOs' Managerial Ability and Stock Market Crash Risk: Empirical Evidences from the Business Environment in Saudi Arabia, **Information Sciences Letters**, No 4,Pp 1815-1825.
- Alp, O. S., Canbaloglu, B., & Gurgun, G. (2022). Stock liquidity, stock price crash risk, and foreign ownership. **Borsa Istanbul Review**, 22(3), 477-486.
- An, H., & Zhang, T. (2013). Stock price synchronicity, crash risk, and institutional investors. **Journal of Corporate Finance**, 21, 1-15.
- Andreou, P. C., Louca, C., & Petrou, A. P. (2017). CEO age and stock price crash risk. **Review of Finance**, 21(3), 1287-1325.
- Arianwuri, F. G., Sutrisno, T., & Prihatiningtias, Y. W. (2017). The determinants stock price crash risk of the manufacturing firms in Indonesia. **Jurnal Keuangan dan Perbankan**, 21(4), 575-586.
- Bratten, B., & Cheng, S. Y. M. (2023). The Information Content of Managers' Climate Risk Disclosure. Pp1-58, Available at SSRN 4068992.

- Cao, C., Xia, C., & Chan, K. C. (2016). Social trust and stock price crash risk: Evidence from China. **International Review of Economics & Finance**, 46, 148-165.
- Callen, J. L., & Fang, X. (2015). Short interest and stock price crash risk. **Journal of Banking & Finance**, 60, 181-194.
- Callen, J. L., & Fang, X. (2017). Crash risk and the auditor-client relationship. **Contemporary Accounting Research**, 34(3), 1715-1750.
- Canbaloglu, B., Alp, O. S., & Gurgun, G. (2022). Debt maturity structure and stock price crash risk: The case of Turkiye. **Borsa Istanbul Review**, 22(5), 985-991.
- Chang, X., Chen, Y., & Zolotoy, L. (2017). Stock liquidity and stock price crash risk. **Journal of financial and quantitative analysis**, 52(4), 1605-1637.
- Chen, C., Kim, J. B., & Yao, L. (2017). Earnings smoothing: does it exacerbate or constrain stock price crash risk?. **Journal of Corporate Finance**, 42, 36-54.
- Chen, J., Hong, H., & Stein, J. C. (2001). Forecasting crashes: Trading volume, past returns, and conditional skewness in stock prices. **Journal of financial Economics**, 61(3), 345-381.
- Chu, X., Deng, Y., & Tsang, D. (2023). Firm Leverage and Stock Price Crash Risk: The Chinese Real Estate Market and Three-Red-Lines Policy. **The Journal of Real Estate Finance and Economics**, 1-39.
- Dang, V. A., Lee, E., Liu, Y., & Zeng, C. (2018). Corporate debt maturity and stock price crash risk. **European Financial Management**, 24(3), 451-484.

- DeFond, M. L., Hung, M., Li, S., & Li, Y. (2015). Does mandatory IFRS adoption affect crash risk?. **The Accounting Review**, 90(1), 265-299.
- Domenichelli, O. (2023). Carbon Risk and Corporate Capital Structure: The State of the Art. **International Journal of Economics and Finance**, 15(8), 1-66.
- Elsayed,M., (2021). The Impact of Debt Structure on Future Stock Price Crash Risk: Evidence from Egypt. **Alexandria Journal of Accounting Research**, 5(1), 1-46.
- Fernández-Cuesta, C., Castro, P., Tascón, M. T., & Castaño, F. J. (2019). The effect of environmental performance on financial debt. European evidence. **Journal of cleaner production**, 207, 379-390.
- Fiordelisi, F., Ricci, O., & Santilli, G. (2023). Environmental engagement and stock price crash risk: Evidence from the European banking industry. **International Review of Financial Analysis**, 88, 102689. Pp 1-43.
- Francis, B., Hasan, I., & Li, L. (2016). Abnormal real operations, real earnings management, and subsequent crashes in stock prices. **Review of Quantitative Finance and Accounting**, 46, 217-260.
- Gangi, F., D'Angelo, E., Daniele, L. M., & Varrone, N. (2021). The impact of corporate governance on social and environmental engagement: what effect on firm performance in the food industry?. **British Food Journal**, 123(2), 610-626.
- Habib, A., Hasan, M. M., & Jiang, H. (2018). Stock price crash risk: review of the empirical literature. **Accounting & Finance**, 58, 211-251.
- Han, M. X., Guo, Z. X., Dang, Y. J., & Long, T. Z. (2023). Examining the impact of carbon constraints on the capital structure of Chinese power enterprises. **Frontiers in Energy Research**, 10, 1011322.Pp1-13.

- Hong, S., & Lee, J. E. (2015). Internal control weakness and stock price crash risk. **Journal of Applied Business Research (JABR)**, 31(4), 1289-1294.
- Hunjra, A. I., Mehmood, R., & Tayachi, T. (2020). How do corporate social responsibility and corporate governance affect stock price crash risk?. **Journal of Risk and Financial Management**, 13(2), 30, Pp1-15
- International Federation of Accountants (IFAC) , (2021), "Corporate Reporting: Climate Change Information and the 2021 Reporting Cycle " , **A Statement from the International Federation of Accountants**.
- Ito, A., & Nagasawa, K.(2022). Impact of the corporate response to climate risk on financial leverage and systematic risk. **Applied Economics Letters**, 1-4.
- Jeon, K. (2019).Corporate governance and stock price crash risk. **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, 23(4), 1-13.
- Jung, H., & Song, C. K. (2023). Managerial perspectives on climate change and stock price crash risk. **Finance Research Letters**, 51, 103410. Pp 1-21
- Khalfaoui, R., Mefteh-Wali, S., Ben-Jabeur, S., Abedin, M. Z., & Lucey, B. M. (2022). How does Climate Risk Spillover and Uncertainty Affect US Stock Markets?. Pp1-58. Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=4114005>.
- Kim, C., Wang, K., & Zhang, L. (2019). Readability of 10- K reports and stock price crash risk. **Contemporary accounting research**, 36(2), 1184-1216.
- Kim, J. B., & Zhang, L. (2016). Accounting conservatism and stock price crash risk: Firm- level evidence. **Contemporary accounting research**, 33(1), 412-441.

- Kim, J. B., Li, L., Lu, L. Y., & Yu, Y. (2016). Financial statement comparability and expected crash risk. **Journal of Accounting and Economics**, 61(2-3), 294-312.
- Kim, J. B., Li, Y., & Zhang, L. (2011). Corporate tax avoidance and stock price crash risk: Firm-level analysis. **Journal of financial Economics**, 100(3), 639-662.
- Kim, Y., Li, H., & Li, S. (2014). Corporate social responsibility and stock price crash risk. **Journal of Banking & Finance**, 43, 1-13.
- Kumar, L., & Aggarwal, A. (2022). Assessing corporate response to climate change: evidence from India. **Management of Environmental Quality: An International Journal**, 33(5), 1147-1166.
- Lee, L., Chowdhury, A., & Shubita, M. (2023). Impact of Paris Agreement on financing strategy: Evidence from global FPSO industry. **Technological Forecasting and Social Change**, 188, 122266. Pp1-15.
- Li, X., Wang, S. S., & Wang, X. (2017). Trust and stock price crash risk: Evidence from China. **Journal of Banking & Finance**, 76, 74-91.
- Li, Y., Kannan, Y., Rau, S., & Yang, S. (2022). Real earnings management, corporate governance and stock price crash risk: evidence from China. **China Accounting and Finance Review**, 24(2), 172-198.
- Lim, H., Kang, S. K., & Kim, H. (2016). Auditor quality, IFRS adoption, and stock price crash risk: Korean evidence. **Emerging Markets Finance and Trade**, 52(9), 2100-2114.
- Lin, B., & Wu, N. (2023). Climate risk disclosure and stock price crash risk: The case of China. **International Review of Economics & Finance**, 83, 21-34.
- Lobo, G., Wang, C., Yu, X., & Zhao, Y. (2020). Material weakness in internal controls and stock price crash risk. **Journal of Accounting, Auditing & Finance**, 35(1), 106-138.

- Liu, H., Wang, Y., Xue, R., Linnenluecke, M., & Cai, C. W. (2022). Green commitment and stock price crash risk. **Finance Research Letters**, 47, 102646.
- Mbanyele, W., & Muchenje, L. (2022). Climate Change Risk, Risk Management and Corporate Social Responsibility: Cross Country Evidence. **Journal of Multinational Financial Management, Forthcoming**. 66, Pp 1-57.
- Minnick, K., Lim, E., Bose, S., Shams, S., & Schorno, P. (2022). Does Carbon Risk Influence Stock Price Crash Risk? International Evidence. Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3882531>
- Nazir, A., Azam, M., & Khalid, M. U. (2021). Debt financing and firm performance: empirical evidence from the Pakistan Stock Exchange. **Asian Journal of Accounting Research**, 6(3), 324-334.
- Nguyen, J. H., & Phan, H. V. (2020). Carbon risk and corporate capital structure. **Journal of Corporate Finance**, 64, 101713.Pp1-72.
- Nguyen, D. T., Tran, V. T., & Phan, D. H. B. (2023). Does green activity impact stock price crash risk? The role of climate risk. **Finance Research Letters**, 55, 103879.
- Omar, N. B., Amran, A., Muda, R., Arshad, R., & Nair, R. (2021). Corporate governance, climate change reporting, firm performance and moderating roles of absorptive capacity: Evidence from Malaysia. **Academy of Strategic Management Journal**, 20, 1-19.
- Ozkan, A., Temiz, H., & Yildiz, Y. (2022). Climate risk, corporate social responsibility, and firm performance. **British Journal of Management**, Pp1–20

- Park, S. Y., & Jung, H. (2017). The effect of managerial ability on future stock price crash risk: Evidence from Korea. **Sustainability**, 9(12), 2334.Pp1-17.
- Phan Anh, N. M. P. (2022). The Impact Of Financial Leverage And Audit Quality On Firm Performance: The Case Of Listed Firms In Vietnam. **Journal of Southwest Jiaotong University**, 57(3).Pp1-17.
- Piotroski, J. D., Wong, T. J., & Zhang, T. (2015). Political incentives to suppress negative information: Evidence from Chinese listed firms. **Journal of Accounting Research**, 53(2), 405-459.
- Ramelli, S., Ossola, E., & Rancan, M. (2021). Stock price effects of climate activism: Evidence from the first Global Climate Strike. **Journal of Corporate Finance**, 69, 102018. Pp1- 46.
- Ryu, H., & Chae, S. J. (2021). The Effect of Managerial Ownership on Stock Price Crash Risk in Distribution and Service Industries. **Journal of Distribution Science**, 19(1), 27-35.
- Salehi, M., Fahimifard, S. H., Zimon, G., Bujak, A., & Sadowski, A. (2022). The effect of CO2 gas emissions on the market value, price and shares returns. **Energies**, 15(23), 9221.Pp1-17.
- Schütze, F., Aleksovski, D., & Mozetic, I. (2018). Stock market reactions to international climate negotiations. **Social Science Electronic Publishing**. Pp 1-31.
- Shu, H., Tan, W., & Wei, P. (2023). Carbon policy risk and corporate capital structure decision. **International Review of Financial Analysis**, 86, 102523.Pp1-47.
- Su, S., Jia, S., & Shi, G. (2023). Leverage adjustment behaviors and stock price crash risk. **Finance Research Letters**, 56, 104156.

- Sullivan, R., & Gouldson, A. (2017). The governance of corporate responses to climate change: An international comparison. **Business Strategy and the Environment**, 26(4), 413-425.
- Wu, S. F., Fang, C. Y., & Chen, W. (2020). Corporate governance and stock price crash risk: Evidence from Taiwan. **Managerial and Decision Economics**, 41(7), 1312-1326.
- Zaman, R., Atawnah, N., Haseeb, M., Nadeem, M., & Irfan, S. (2021). Does corporate eco-innovation affect stock price crash risk?. **The British Accounting Review**, 53(5), 101031.Pp1-21.
- Zhang, M., Xie, L., & Xu, H. (2016). Corporate philanthropy and stock price crash risk: Evidence from China. **Journal of Business Ethics**, 139, 595-617.
- Zhou, X., Wan, J., Yang, Y., & Gan, X. (2021). Management equity incentives and stock price crash risk: "Golden handcuffs" or "gold watch". **Plos one**, 16(4), e0249900.Pp1-17.
- Zhou, Z., & Wu, K. (2023). Does climate risk exposure affect corporate leverage adjustment speed? International evidence. **Journal of Cleaner Production**, 389, 136036. Pp 1-32.
- Zhu, W. (2016). Accruals and price crashes. **Review of Accounting Studies**, 21, 349-399.